الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور-خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم : العلوم اجتماعية
الرقم التسلسلي:...../.ش.ع.اج./ق.ع .اج/ك.ع.اج.ان/2024

دور مؤسسات الأمن الجواري في القضاء على عصابات الأحياء

دراسة ميدانية بحي النصر بلدية المحمل-خنشلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر2 شعبة علم الاجتماع ،تخصصعلم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب:
بوزيان فريد.

إشراف الأستاذ:
أ.د فلاح عبود

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. مفيدة عنصر	أستاذ محاضر	رئيسا
د. فلاح عبود	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
د. عاشوري شكري	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية :
2024-2023

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز العمل المتواضع والذي نحمده ونشكر فضله على نعمه

والذي كلل جهدي وأعانني بتوفيق من عنده

أما بعد ،

يقتضي واجب الوفاء والإخلاص أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان بعد الله تعالى إلى من مد لي يد العون لنا بعلمه ونصحه وساهم في إتمام هذه المذكرة وعلى وجه الخصوص الدكتور المشرف فلاح عبود

كما أخص الشكر والتقدير لكل من علمني حرفا وساهم في وصولي إلى هذا اليوم

فهرسة المحتويات

شكر	–
فهرسة المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الأشكال و الرسومات البيانية	–
مقدمة	أ
	ب
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و التصوري للدراسة	**الصفحة**
1 -الإشكالية	7
2- تساؤلات الدراسة	8
3– الفرضيات	8
4- أساب اختيار الموضوع	9
5- أهمية الدراسة الدراسة	9
6– أهداف الدراسة	10
7-تحديد المفاهيم	11
8 – الدراسات السابقة	14
9- المقاربة النظرية للدراسة	18
الفصل الثاني:الأمن الجواري، الأبعاد، الأهداف، الإستر اتيجية	**الصفحة**
تمهيد	21
1. نبذة تاريخية عن الأمن الجواري	22
2. تعريف الأمن الجواري	24
3. دواعي وأهداف الأمن الجواري	26
4. استراتيجيات الشرطة الجوارية وآليات تنفيذها	28

الفصل الثالث:ماهية عصابات الاحياء	الصفحة
1- نشـأة وتطور عصابات الأحياء	32
2-عوامل انتشارعصابات الأحياء	33
3- مظاهر جرائم عصابات الأحياء	36
3- آليات الوقاية من عصابات الأحياء	38
الفصل الرابع: منهجية الدراسة	**الصفحة**
1- مجالات الدراسة	42
2 - المنهج المعتمد	44
3 - العينة وكيفية اختيارها	44
4- أدوات جمع البيانات	46
الفصل الخامس:تحليل البيانات و تفسيرها	**الصفحة**
1- تحليل و تفسير البيانات الميدانية	**48**
2 - نتائج الدراسةعلى ضوء الفرضيات	69
3 نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة	69
3- النتائج العامة	70
خاتمة	71
ملخص الدراسة	72
– قائمة المصادر والمراجع	74
❖ الملاحق	75

فهـرس الجـداول

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
توزيع أفراد العينة حسب السن	01	48
توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	02	49
توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	03	50
توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية	04	51
الحالة الأمنية : توزيع أفراد العينة حسب رأي المبحوث في مدى توفر الأمن في الحي	05	52
توزيع أفراد العينة حسبرأيهم في المؤسسة الأمنية الأكثر تواجدا بالحي	06	53
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في دور الأمن الجواري في تأمين أحياء المدينة	07	54
توزيع أفراد العينة حسب نظرتهم لعلاقة التعامل مع المؤسسات الأمنية الجوارية	08	55
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في تواجد عصابة بالحي	09	56
توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم من مسؤوليته محاربة العصابات	10	57
توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم لتهديد من طرف عصابات الأحياء	11	58
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم للأسباب الرئيسية في ظهور عصابات الأحياء	12	59
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في أسباب انتشار عصابات الأحياء في المدينة	13	60
توزيع أفراد العينة حسب إشاراتهم لوجود تدخلات للأمن الجواري بأحياء المدينة	14	61
توزيع أفراد العينة حسب اتصالاتهم بالرقم الأخضر الموفر من السلطات الأمنية	15	62
توزيع أفراد العينة حسب اكبر فئة تعرضا للعصابات	16	64
أعمار أفراد العصابات حسب رأي المبحوثين	17	65
الأماكن الأكثر تواجدا لعصابات ت الأحياء بالمدينة حسب رأي المبحوثين	18	66
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم عن أغلب جرائم العصابات	19	67
توزيع أفراد العينة حسب رأيهم عن الوضعية بعد تدخل الأمن و الحد من خطورة العصابات	20	68

فهرس الدوائر النسبية

عنوان الدائرة النسبية	الرقم	الصفحة
توضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	1	48
توضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	2	49
توضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	3	50
توضح توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية	4	51
توضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في مدى توفر الأمن من عدمه بالحي	5	52
توضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في المؤسسة الأمنية الأكثر تواجد بالحي	6	53
توضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في تقييم دور مؤسسة الأمن الجواري	7	54
توضح توزيع أفراد العينة حسب تقييمهم للعلاقة بين مؤسسة الأمن والسكان	8	55
توضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في تواجد عصابات الأحياء	*9*	*56*
توضح توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم من مسؤوليته محاربة العصابات	10	57
توضح توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم من طرف العصابة	11	58
توضح توزيع أفراد العينة حسب تأييدهم لإمكانية تعاون المواطن و الأمن	12	59
توضح توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم للأسباب الرئيسية في ظهور عصابات الأحياء	13	60
توضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم لوضعية المدينة بعد تدخلات الأمن الجواري	14	61
توضح توزيع أفراد العينة ا الأماكن كن الأكثر تواجد العصابات	15	66
توضح توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في مصير عصابات الأحياء بعد التدخلات المكثفة لرجال الأمن	16	68

مقدمة

منـذ أن تخلـى الإنسان عن حياتـه البدائيـة ، التـي كانت تتميـز بسيادة قانـون الغاب حيث كـان القوي يأكـل الضعيف و انتقـل الى المجتمـع المنظـم في ظل فـرض الضوابط الاجتماعيـة و المتمثلـة في الآليـات التي يستعيـن بها المجتمـع من أجل تحقيق الاستقـرار الاجتماعي ، هـذا الأخير الذي يلعب دورا حاسما في خلـق رفاهية الفرد و المجتمـع على السواء ،اذ يتيـح لهما بيئـة اجتماعيـة متوازنـة ومزدهـرة تساهم في تطوير القـدرات البشريـة و تعزيـز التلاحـم الاجتمـاعي ، و لأن السعـي نحـو تحقيـق الأمن و الاستقـرار ليس مجـرد هـدف فـردي ، بـل يتعـدى ذلـك بكونـه مسؤوليـة جماعـيـة تتطلـب تظافـر جهـود جميـع أفـراد المجتمـع و مؤسساتـه **على ضـوء هذا العـالم الذي** يتسـم بالتغيرات السريعـة و التحديـات المستمرة ،وفي هـذا السياق تلعـب المؤسسات الأمنية دوراً محورياً في تحقيـق الأمن على مختلـف المستويـات، بدءاً من الأفـراد والعائلات وصولاً إلى المجتمعات والدول. تعمل هذه المؤسسات على توفيـر الحماية اللازمة من خلال تطبيـق القوانين وتنفيذها، ومكافحة الجرائم بمختلف أنواعها، والوقوف بحزم في وجه كل ما يهدد السلامة العامة. ومن أهم التحديـات التي تواجهـا المؤسسات تلك الجرائم المتعـددة والمتنوعـة، حيـث لم تعـد الجريمـة ظاهـرة فرديـة، بل تفاقمت وأصبحـت ممارسـة جماعيـة منظمـة اتخذت من أحياء المدن وعاء يحتويها ومن خلاله تمارس هذه الجماعات أنشطـة إجراميـة متعددة تتراوح بين تجـارة المخدرات والابتزاز والسرقة وصولاً إلى العنف والقتل بل تعدى ذلك إلى ممارسة عملية جذب للمراهقين على وجه الخصوص و أغلب الشباب للانضمام سواء بدافع الحاجات المتنوعة أو بدافع ما يعتقده الأغلبية منهم أن الخروج عن الإطار القانوني و ممارسة هذه الأفعال الغير سوية هو في حد ذاته بطولة و إثبات الذات داخل أوساط المجتمع

ولقـد ساعدت التغيـرات الحضرية الهائلة المصاحبة للهجـرة نحو المدن و النمـو الديمغـرافي السريع ، الذي تعرضت لها بصفـة عامـة المدن العالمية و المدن الجزائريـة على وجـه الخصوص إلى بـروز عدة ظواهـر اجتماعية كانت الجريمة المنظمـة عنوانها الأساسي خصوصا ما أطلق عليها عصابات الأحياء مما جعـل إلى مسارعة الدول إلى اتخـاذ إجراءات عملية للـوقوف ،و التصدي لهذه العصابات بل أصبحت من الأولويات الرئيسية للمؤسسات الأمنية في عصرنا هذا .

و لم تكن الجزائر في منئن عن هذه الظاهرة فقدعرفت تواجد هذه الجماعات خصوصا في السنوات الأخيرة ساعد في تواجدها سياسة الترحيل الغير ممنهجة إلى جانب عدة عوامل اجتماعية و اقتصادية عرفها المجتمع الجزائري، مما استوجب لضرورة التصدي لهذه الظاهرة من خلال تكاتف جهود مختلف الجهات المعنية، بما في

ذلك الأمن الجواري ، والمجتمع المدني، في إطار إستراتيجية شاملة تهدف إلى القضاء على هذه العصابات وتفكيك شبكاتها، وتعزيز ثقافة الأمن بين السكان .

ولقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الجريمة بصفة عامة، ولعل ظاهرة عصابات الأحياء أخذت نصيبها من الدراسات خصوصا في الدراسات القانونية، غير أن الدراسات التي احتوت هذه الظاهرة في مجال علم الاجتماع تكاد تكون منعدمة رغم أن هذه الظاهرة أصبحت أكثر انتشار وخطورة.

ولقد ارتأينا في هذه الدراسة إلى تناول موضوع دور مؤسسات الأمن الجواري في القضاء على عصابات الأحياء و كان الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على مخاطر هذه العصابات و إبراز مدى أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات الأمن الجواري في محاربة الجريمة المنظمة بشكل عام و عصابات الاحياء بشكل خاص .

ومن خلال تناولنا لهذا لموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانبين : **الجانب النظري و الجانب الميداني.**

أولا : الجانب النظري للدراسة ويشمل ثلاثة فصول:

الفصل الأول :الإطار التصوري و النظري للدراسة و يتضمن عرض لإشكالية الدراسة وطرح التساؤل الرئيسي ووضع التساؤلات الفرعية و الفرضية الرئيسية الى جانب الفرضيات الفرعية ، بالإضافة إلى تحديد أهم الأهداف المتطلب الوصول إليها و عرض لأهمية الدراسة وإبراز أسباب اختيارنا للموضوع ، الى جانب الأهداف المراد بلوغها من خلال تناول مضمون هذه الدراسة تحديد أهم مفاهيم البحث و عرض للدراسات السابقة

أما الفصل الثاني : تحت عنوان الأمن الجواري ،الأبعاد ، الأهداف و الإستراتيجية تم تقسيمه إلى أربعة محاور أساسية : هي ماهية الأمن الجواري و دواعي و أهداف الأمن الجواري وإستراتيجية الشرطة الجوارية والياتها

أما في الفصل الثالث : تطرقنا فيه إلى عصابات الأحياء من خلال تناول البعد التاريخي لنشأة هذه العصابات و أهم مظاهر و جرائم هذه العصابات و كذا آليات مكافحة هذه العصابات .

ثانيا :الجانب الميداني و تم تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الرابع و الذي خص الجانب المنهجي للدراسة حيث تم تقديم ميدان الدراسة من خلال مجالات المجال المكاني ، المجال ألزماني ،المجال البشري) بعد إبراز المنهج المعتمد في الدراسة و العينة و أخيرا تحديد أهم أدوات البيانات المتعلقة بالدراسة

أما الفصل الخامس : خصص لتبويب المعطيات المتحصل عليها من ميدان الدراسة و تفسيرها قصد إلى الوصول إلى معلومات واقعية حول موضوع البحث ومن خلال هذا الأخير التوصل إلى أهم نتائج في ضوء فرضيات الدراسة ثم عرض النتائج العامة و في الأخير عرض الخاتمة .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتصوري للدراسة

1. الإشكالية
2. تساؤلات الدراسة
3. فرضيات الدراسة
4. أسباب اختيار الموضوع
5. أهمية الدراسة
6. أهداف الدراسة
7. تحديد مفاهيم الدراسة
8. الدراسات السابقة
9. المقاربة النظرية

1. الإشكالية :

إن أكبر التحديات التي تسعى الأمم لتحقيقها هو الاستقرار و الأمن لشعوبها في ظل التطورات السريعة التي تعرفها هذه الدول في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الديموغرافية ، و لعل المشكلة الأمنية في عصرنا هذا تتخذ حيز اهتمام واسعا و كبيرا من خلال طبيعة خطورة فقدان خاصية الأمن في المجتمعات المختلفة ، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار المرعب للجريمة بشتى أنواعها و اتخاذها لأشكال متنوعة مستغلة لتطورات العلمية و التكنولوجية التي عرفتها البشرية لتتموقع بشكل رهيب مستفيدة من الإمكانيات العلمية و التقنية الحديثة و كذا النمو الحضري السريع و الهجرة المكثفة نحو المدن الكبرى، مما يؤدي الى مشكلة الاكتظاظ الذي يخلق نوعا من عدم التوازن وبروز العديد من المظاهر السيئة على مستوى الوسط الحضري و التي بدورها تصبح بيئة محتضنة للجريمة بشتى أنواعها .

و لعل الجزائر من بين الدول التي تشهد تغيرات عديدة و بوتيرة سريعة منة خلال ما تشهده من تطورات على مستوى العديد من الجبهات خصوصا الاجتماعية و الاقتصادية ،و لقد انعكس ذلك على النسيج الاجتماعي و العمراني داخل المدن الجزائرية و التي أصبحت تعرف اكتظاظا ديموغرافيا هائلا نتيجة عوامل الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن مما أدى إلى تفاقم الأوضاع داخل الوسط الحضري و بروز العديد من الآفات الاجتماعية كان لها الأثر السلبي في المساس بالنسيج الاجتماعي و تجلى ذلك في بلوغ العمل الإجرامي ذروته على مستوى المدن الجزائرية خصوصا في الآونة الأخيرة، في ظل وجود فجوة عميقة مست العلاقات بين فئات المجتمع الجزائري بالإضافة إلى تنامي الأفكار الدخيلة لدى فئات المراهقين و الشباب لم تكن في السابق معروفة لدى المجتمع الجزائري و خصوصا الجرائم ذات الطابع الجماعي مجسدة في عصابات الإحياء، و التي أضحت تشكل ظاهرة جديدة و دخيلة لا ترتبط بأي صلة بالمجتمع الجزائري الذي عرف منذ القدم بأنه مجتمع مترابط و محافظ الى حد بعيد ، و لقد خلفت بهذه الظاهرة الجديدة المساس باستقرار و أمن المدن على الخصوص ،و الأمن العام بصفة عامة ، من خلال ما تزرعه هذه الجماعات من رعب داخل أواسط المجتمع الجزائري متجليا في تهديد أمن و ممتلكات الإفراد وزرع الرعب في أوساط العائلات الجزائرية، و في ظل تعاظم و وخطورة هذه الفئات الإجرامية، أصبح من الضروري البحث على السبل لوقف زحفها المرعب و إيجاد حلول جذرية و آنية من خلال إيجاد قرارات رادعة تكبح تغلغل هذه الجماعات حتى يتسنى توفير الأمن و السكينة للمواطن ويتسنى له عيش حياة هادئة و مستقرة .

و لكون الحالة الأمنية تعتبر هاجسا كبيرا بالنسبة للفرد و المجتمع من جهة و الدولة من جهة أخرى لذا أصبح من الضروري البحث و التطرق في السبل و النهج الذي تتبناه الدولة الجزائرية في الحد من الجريمة بصفة

عامة و عصابات الأحياء بصفة خاصة ، من اجل بلوغ مستوى متميز من الطمأنينة و السكينة داخل المدن الحضرية الجزائرية و توفير بيئة اجتماعية و اقتصادية مستقرة وهادئة داخل الوسط الحضري .

و حتى يتسنى تحقيق الأهداف الأمنية المنشودة أصبح من الضروري على السلطات داخل الدولة الجزائرية اللجوء إلى إجراءات ردعية و فورية من خلال إيجاد إستراتيجية و نظام امني ملائم يتناسب مع طبيعة المجتمع و مدى خطورة هذه الجماعات الإجرامية على مستوى الأحياء ، من خلال توفير آليات تحقيق ردع شامل لهذه العصابات التي أصبحت أكثر رعبا في الآونة الأخيرة نتيجة تنوع أشكالها في المجتمع و اعتمادها على تقنيات حديثة في أعمالها الإجرامية كمواقع التواصل الحديثة و كذا إطلالتها على العالم الخارجي و الذي من خلاله تستمد مخططاتها التي تقوم بنسخها على المستوى المحلي .

ولهذا أصبح من الضروري إيجاد ردود أفعال لمواجهة هذه المخططات من طرف السلطات الأمنية ممثلة في دور السلطات الأمنيةعلى العموم ومؤسسات الأمن الجواري على الخصوص. ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية **للدراسة :**

التساؤل الرئيسي :

- **ما مدى تحكم الأمن الجواري في كبح العصابات الإجرامية في المدن الجزائرية؟**

التساؤلات الفرعية :

- *ماهي الآليات المتبعة من طرف مؤسسات الأمن الجواري للتصدي لعصابات الأحياء ؟*
- ما لذي أدى إلى انتشار هذه العصابات في المدن الجزائرية؟
- كيف للمواطن أن يساهم في مواجهة هذه العصابات؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

دور مؤسسات الأمن الجواري في القضاء على العصابات دور رئيسي

الفرضيات الفرعية :

- مؤسسات الأمن الجواري تراهن على استراتيجيات حديثة للقضاء على عصابات الاحياء
- عصابات الأحياء توغلت في المدن الجزائرية نتيجة عدة عوامل
- المواطن شريك فعلي في الحفاظ على الأمن

3. أسباب اختيار الموضوع

من الطبيعي أن اختيار الباحث لدراسة ظاهرة ما لا يأتي اعتباطيا، بل هو نتيجة لرغباتعلمية محفزة له يستمد من خلالها بلوغ الباحث مرحلة الكشف عن الغموض و إدراك الحقيقة لموضوع دراسته ، و يكمن هذا من خلال عدة أسباب سواء مرتبطة بشخصية الباحث من خلال اعتبارات ذاتية أو من خلال أسباب موضوعية فرضتها البيئة الاجتماعية المحيطة بصاحب الدراسة و لعل من أهم الدوافع التي كانت خلف احتواء و تبني هذا الموضوع والخوض فيه كموضوع للدراسة ما يلي :

أ- الأسباب الذاتية :

- متطلبات التخرج شهادة الماستر
- ملاحظة انتشار ظاهرة عصابات الأحياء في المدينة التي اقطنها
- الرغبة الشخصية في تقديم عرض يساعد في الوقوف على خطورة الظاهرة
- ملاحظة تقهقر و التدهور في العلاقات الاجتماعية في أحياء مدينة المحمل

ب - الأسباب الموضوعية :

- الانتشار الواسع و السريع لظاهرة عصابات الأحياء في جميع المدن الجزائرية و خصوصا في الآونةالأخيرة
- دراسة ظاهرة عصابات الأحياء كظاهرة اجتماعية و معرفة الأسباب وراء بروزها بشكل مرعب
- ارتفاع ظاهرة الانحراف داخل الأحياء الشعبية

4. أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة أهداف تسعى لتحقيقها وتمثلت أهمية هذه الدراسة في:

- السعي نحو تحقيق الأمن وراحة حياة الأفراد و ممتلكاتهم و تحقيق الاستقرار داخل أوساط المجتمع.
- إعطاء الصورة الحقيقية لعصابات الأحياء
- الخطورة التي تسببها هذه العصابات لكونهم مجموعة من الأفراد التي تعتبر مصدر قلق و رعب في الوسط الحضري.
- لكون الظاهرة دخيلة على المجتمع الجزائري وعلى المجتمع الإسلامي وتتنافي جميع القيم الإنسانية و الاجتماعية.

كما تبرز الأهمية من خلال أن ظاهرة عصابات الأحياء اخترقت جميع الحدود وأصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها جميع المجتمعات والمدن.

5. أهداف الدراسة:

يسعى كل باحث من خلال دراسته للظاهرة من أجل تحقيق وبلوغمساعي و أهداف ومن بين أهداف هذه الدراسة:

- محاولة تقديم دراسة لهذه الظاهرة تكون لها لمسة وإضافة له.
- الاطلاع على الآليات والإستراتيجية التي يتبعها الأمن الجواري للحد من هذه الظاهرة.
- التنبيه و الوقوف على مدى خطورة ظاهرة عصابات الأحياء داخل المجتمع و تفاقمها داخل الوسطالحضري.
- إبراز أهمية الأمن في تحقيق الاستقرار والطمأنينة داخل أوساط المجتمع
- السعي نحو بلوغ الى حقائق علمية تكون منطلقا للوقوف على القضاء على ظاهرة عصابات الأحياء
- السعي نحو تحقيق وعي لدى أفراد المجتمع للتعاون مع السلطات الأمنية لمعالجة هذ الظاهرة

6. تحديد المفاهيم:

1.5- الدور :

أ- **لغة**: هو مفرد: ج أدوار (لغير المصدر)"مهمة ووظيفة " قام بدور /لعب دورا شارك بنصيب كبير ،شارك في عمل ما أو أثر في شيء.[1]

ب- **اصطلاحا**:هو مجموعة من الأنماط المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة،وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة.

ويمثل الدور نوعا من الممارسات السلوكية المتميزة التي ترتبط بموقع اجتماعي معين، والتي تتسم نسبيا بالاستمرار والثبات.[2]

2.5- تعريف المؤسسة

أ- **لغة**:منشأة تأسس لغرض معين ،أو لمنفعة عامة و لديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة.

ب-**اصطلاحا**:

- هي مجموعة من الوسائل تتشكل من مجموعة من العناصر تكوم مادية و معنوية، تستثمر من طرف مجموعة من الأشخاص بغرض الوصول الى هدف إشباع اقتصادي و اجتماعي .[3]
- **المؤسسة** هي: "مجموعة منظمة من الأفراد تعمل معًا لتحقيق هدف معين ولها نظام خاص بها يحكمها وينظم عملها، سواء كانت هذه المؤسسة تجارية، خيرية، تعليمية، أو حكومية[4]".
- **المؤسسة** تُعرَّف بأنها: "كيان قانوني يتم تشكيله بواسطة أفراد أو مجموعة من الأفراد بهدف تنفيذ أنشطة معينة لتحقيق أهداف محددة، ولها هيكل تنظيمي محدد وقواعد وإجراءات خاصة بها"[5].

ج-**اجرائيا**: هي وحدة اجتماعية تضم مجموعة من الوسائل الأفراد يؤدون وظائف معينة لبلوغ الهدف المراد تحقيقه .

3.5- تعريف الأمن

أ- **لغة** : مصدر الأمن ،الأمانة وقد أمنت وأنا أمنت و أنا امن و أمنت غيري من الأمن ضد الخوف ومنه الإيمان و الأمانة.[6]

---

[1] احمد مختار عمر : معجم اللغة العربية ،ط1،عالم الكتب ، القاهرة ،2008، ص784

[2] احمد علي ،علم الاجتماع النظرية و التطبيق ،دار النشر العربية للطباعة ، القاهرة ،2020،ص45

[3] عبيد، محمد .*أسس الاقتصاد والتنمية الاجتماعية* .الجزائر: دار النشر العربية، 2020، ص. 45 .

[4] محمد أحمد.، *إدارة المؤسسات*،القاهرة: دار الفكر العربي،2020 ص.46

[5] علي، سمير، *أساسيات علم الإدارة* .عمان ، الاردن ،: دار النشر الجامعي، ، 2018ص. 123.

[6] المنجد في اللغة و الإعلام ،بيروت : دار االمشرق ، 1986،

ب-**اصطلاحا** : الأمن يعتبر ظرف ضروري لتطور الحياة الاجتماعية و ازدهارها ، فهو من الضروريات التي تحافظ على كيان الدولة و المبادرة على التأكيد على استقلالها : فقد عرفت دائرة المعارف البريطانية بأنه : حماية الأمة من الخطر الداهم على يد قوة أجنبية ،إلى جانب أخر

ج-**اجرائيا** :الأمن هو حالة من الاستقرار والطمأنينة التي تسود مجتمعاً معيناً، بفضل وجود مجموعة من التدابير والإجراءات التي تُتخذ لحماية الأفراد والممتلكات والمنشآت من التهديدات والمخاطر المحتملة. يشمل الأمن مجالات متعددة، منها الأمن الشخصي، والأمن الوطني، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، ويهدف إلى توفير بيئة آمنة ومستقرة تعزز من رفاهية الأفراد والجماعات، وتحافظ على النظام العام والاستقرار الاجتماعي.

4.5- عصابات الأحياء

أ- التعريف اللغوي:

- **العصابة**: من عصب رأسه بالعصابة تعصيبا وباب الثلاثي منه ضرب، و(عَصَبة) الرجل بنوه وقرابته لأبيه سموا بذلك لأنهم عصبوا به بالتخفيف أي أحاطوا به: والأب طرف والابن طرف والعم جانب والأخ جانب، و(الْعُصْبَة) من الرجال ما بين العشرة إلى الأربعين، و(الْعِصَابَة) بالكسر الجماعة من الناس والخيل والطير[1].

ب- التعريف الاصطلاحي :

كلمة"عصابة" بأنها مجموعة أشرار يقومون بأعمال عنف ضد الآخرين، لسبب أو دون سبب نتيجة اضطراب في الشخصية، وقد تكون عشوائية وسريعة الزوال، ولا تتعدى في أغلب الأحوال عشرة أشخاص[2]

ج -التعريف الإجرائي:هي مجموعة منظمة غير قانونية تتشكل لتحقيق مصالحها الخاصة بوسائل غير شرعية. تتميز العصابة بتنظيم داخلي يشمل توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أعضائها، وعادة ما تتعامل في أنشطة مثل تجارة المخدرات، والسرقة، والابتزاز. يستخدم أعضاء العصابة العنف والتهديد كوسائللتحقيق أهدافهم وفرض سيطرتهم، مما يؤدي إلى تهديد الأمن العام وزعزعة الاستقرار الاجتماعي في المناطق التي تنشط فيها

- **الحي**

أ- **لغة** : اسم مذكر جمعه أحياء، وهو ما كان على قيد الحياة، ويلق على محل يسكنه القوم، أو الجماعة من القبيلة، ويقال أرض حية "خصبة"، الحي "الحارة" هو جزء من المدينة يشتمل على المجموعة من المباني والشوارع والطرق ويكون له اسم متعارف عليه وتحيط به غالبا شوارع رئيسية تفصله عن غيره من الأحياء[3].

[1]المنجد في اللغة و الإعلام ،بيروت : دار االمشرق ، 1986،
[2] نفس المرجع
[3] الصراط المستقيم في شرح القاموس المحيط. القاهرة: دار الفكر العربي، 2008، ص. 124

ب- **اصطلاحا** : الحي هو مفهوم يُستخدم للدلالة على جزء محدد من المدينة أو المنطقة، يتكون من مجموعة من المباني والشوارع والطرق، ويكون له اسم متعارف عليه. يتميز الحي بكونه مكاناً سكنياً يتجمع فيه السكان ويعيشون معًا، وقد يتم تقسيم المدينة إلى عدة أحياء، وتحيط به غالبًا شوارع رئيسية تفصله عن غيره من الأحياء.

ج-**اجرائيا** : الحي هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى جزء معين من المدينة أو المنطقة، يتكون من مجموعة من المباني والشوارع والطرق. يُمكن تعريف الحي بأنه مكان سكني يتجمع فيه السكان ويعيشون معًا، ويتميز الحي بأن له اسم متعارف عليه. تكون الأحياء غالبًا عبارة عن مجموعات من البنايات المتجاورة التي يعيش فيها السكان، وقد يحتوي الحي على مرافق مثل المدارس والمستشفيات والمتاجر والحدائق العامة وغيرها.

- **تعريف عصابات الأحياء** : تعتبر عصابات الأحياء جماعات شباب شبه منظم ينخرطون في نشاط إجرامي مخطط ومربح أو للعنف ضد العصابات المتنافسة،[1] وسنتطرق فيما يلي إلى تعريف موسع لعصابات الأحياء :

أ- **مفهوم عصابات الأحياء من الجانب القانوني** : عرفت المادة الثانية في فقرتها الأولى من الأمر 20-03 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها ، مصطلح " عصابات الأحياء " بأنها كل مجموعة أي تسمية كانت ، تضم شخصين أو أكثر ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر من أجل ارتكاب فعل أو عدة أفعال بعرض خلق جو من اللاأمن في وسط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر ، أو بغرض فرض السيطرة على المجموعة السكنية من خلال الاعتداء المادي ، بتعريض حياة الأشخاص بممتلكاتهم باستعمال أسلحة بيضاء ظاهرةةومخبأة

ب - **التعريف الإجرائي للعصابات الأحياء** :عصابات الأحياء تمثل تنظيمات غير قانونية تتشكل في المناطق الحضرية، تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة بوسائل غير شرعية. تتميز هذه العصابات بتنظيم غير رسمي يتراوح من بسيط إلى معقد، يضم أعضاء يتبعون أدوارًا ومسؤوليات محددة داخل هيكل تنظيمي محدد. تشمل أنشطتها التجارة غير المشروعة بالمخدرات، والسرقة، والابتزاز، مع الاعتماد على استخدام العنف كوسيلة لفرض السيطرة وترويع السكان المحليين. ترتبط هذه العصابات ارتباطًا وثيقًا بمناطق جغرافية معينة، حيث تعتبر الأحياء المستهدفة مقرات رئيسية لأنشطتها. يساهم وجودها في تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتضررة، مما يزيد من مستوى الجريمة ويزعزع الاستقرار المجتمعي.

[1] العجيلي، علي. "دليل الأمن الوطني." دار العرب للنشر، 2018

7. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى :

دراسة هياجنة عطية دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة لنيل شهادة الدكتوراه، كاليفورنيا أمريكا سنة 2004

- **تساؤلات الدراسة :**
  - ماهو دور الأجهزة الأمنية الأمريكية في مكافحة الجريمة ؟
  - ماهي الإستراتيجية المتبعة في الحد من الجريمة المنظمة ؟
- **فرضيات الدراسة :**
  - دور الأجهزة الأمنية الأمريكية في مكافحة الجريمة دورا استراتيجي
  - استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الكاميرات الأمنية والأنظمة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة كفاءة عمليات مكافحة الجريمة
- **هدف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فاعلية الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة و ما هي الإجراءات الأمنية لتحقيق الأهداف .

- **المنهج المتبـع:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وصف دقيق وشامل للظواهر المتعلقة بالجريمة ولتحليل البيانات المستخلصة من الدراسة.

- **مجتمع البحث:** مقرات الشرطة بولاية كاليفورنيا و م أ
- **عينة البحث:**العينة العشوائية و شملت 300 شرطي
- **الأدوات المستعملة:**
  - **الاستبيان:** تم تصميم استبيانات مخصصة لقياس فعالية الأجهزة الأمنية والإجراءات المتبعة.
  - **مقابلات شخصية:**أجرى الباحث مقابلات معمقة للحصول على بيانات نوعية.
  - **مراجعة الوثائق:**قام الباحث بمراجعة التقارير الأمنية والوثائق ذات الصلة للحصول على معلومات
- **نتائج الدراسة :**

توصلت الدراسة إلى **التأكيد** على أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الكاميرات الأمنية والأنظمة الإلكترونية، في تحسين كفاءة عمليات مكافحة الجريمة.الى جانب التطور و الفاعلية المستمرة لأعوان الأمن في القضاء على الجرائم الفاعلية الكبرى نتيجة سياسة **التدريب والتطوير** المستمر لأفراد الأمن على

تقنيات وأساليب جديدة ، **كما أكدت الدراسة أن المجتمع المحلي شريك** فعلي و أساسي من خلال التعاون ومشاركته في جهود مكافحة الجريمة وهذا يعزز من فعالية أعوان الأمن كما توصلت الدراسة الى استخدام التحليل الإستخباراتي لتوقع الجرائم قبل وقوعها كان من بين النقاط الأساسية التي توصلت إليها الدراسة كعامل مهم في مكافحة الجريمة.

- **جوانب الاستفادة من الدراسة:**

اهتمت الدراسة بمدى فاعلية رجال أجهزة الأمن والإستراتيجية التي تسلكها المؤسسة الأمنية في الحد من الجرائم من خلال اختيار مجتمع بحث يتوافق مع موضوع الدراسة التي نسلكها لكون عينات هذه الدراسة على دراية كبرى بعالم الجريمة بصفة عامة وبخطورة العصابات على وجه الخصوص.

و قد أفادتنا هذه الدراسة في التعرف على الدور الاستراتيجي للأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة بما فيها عصابات الأحياء الذي هو المتغير الثاني من بحثنا ، و يكمن هذا الدور في استغلال الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية لوسائل التدريب و التطوير لعناصر قوات الأمن ، الى جانب استغلال المهارات التكنولوجية في رصد الجرائم المرتكبة كما تؤكد هذه الدراسة دور المواطنة في مكافحة الجريمة من خلال التوصل إلى أن المجتمع المدني شريك فعلي في مكافحة الجريمة ، وهذا ما يجعلنا في السعي نحو إسقاط هذه الخاصية في المجتمع الأمريكي على مستوى المجتمع الجزائري .

الدراسة الثانية :

لنيل شهادة الدكتوراهرشيد بن عبد الله ،استراتيجيات الشرطة المجتمعية في مكافحة عصابات الأحياء، دراسة حالة: الجزائر ، جامعة قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016

- **تساؤلات الدراسة :**

- ماهي الاستراتيجيات الحالية التي تستخدمها الشرطة المجتمعية في الجزائر لمكافحة عصابات الأحياء؟
- ما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في تقليل نشاط عصابات الأحياء وتحسين الأمن المجتمعي؟
- ما هي التحديات التي تواجه الشرطة المجتمعية في تنفيذ استراتيجياتها لمكافحة عصابات الأحياء؟
- كيف يمكن تحسين استراتيجيات الشرطة المجتمعية لتعزيز فعاليتها في مكافحة عصابات الأحياء في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة :**

- استراتيجيات الشرطة المجتمعية الحالية فعالة في تقليل نشاط عصابات الأحياء.
- التعاون بين الشرطة والمجتمع المحلي يزيد من فعالية استراتيجيات مكافحة عصابات الأحياء

- التحديات المؤسسية والتنظيمية تؤثر سلباً على تنفيذ استراتيجيات الشرطة المجتمعية
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الشرطة المجتمعية يحسن من فعالية مكافحة عصابات الأحياء

❖ **أهداف الدراسة :**

- دراسة وتحليل الاستراتيجيات المتبعة حالياً من قبل الشرطة المجتمعية في الجزائر لمواجهة ومكافحة عصابات الأحياء.
- قياس مدى نجاح وفعالية الاستراتيجيات المستخدمة في تقليل نشاطات العصابات وتحسين الأمن في الأحياء المستهدفة.
- التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الشرطة المجتمعية في تنفيذ استراتيجياتها، مثل التحديات المؤسسية والتنظيمية أو نقص الموارد.

❖ **المنهج المتبـع:**استخدم الباحث لدراسته "استراتيجيات الشرطة المجتمعية في مكافحة عصابات الأحياء: منهجًا وصفيًا بشكل رئيسي، من خلال الوصف والتحليل المفصل، وتتضمن هذه الخطوة وصفًا دقيقًا للإجراءات والسياسات التي تعتمدها الشرطة المجتمعية في مكافحة عصابات الأحياء في الجزائر.

❖ **مجتمع البحث:** مقرات الشرطة أعوان الأمن

❖ **عينة البحث:** العينة العشوائية

❖ **الأدوات المستعملة:**

- الملاحظة المباشرة : االستخدام الباحث لملاحظة كأداة بحث في الدراسة لجمع البيانات بشكل مباشر من خلال رصد السلوك أو الأحداث في السياق الطبيعي لمجتمع البحث .
- **المقابلة** :تستخدم لجمع معلومات مفصلة من أفراد الشرطة المجتمعية ومن سكان المجتمعات المحلية حول تجاربهم وآرائهم حول الاستراتيجيات المستخدمة وفعاليتها.
- **الاستبيان:**تستخدم لجمع البيانات الكمية من عينة واسعة من الأفراد لفهم وجهات نظرهم وردود أفعالهم حول مواضيع معينة مثل تقييم الأمن ورضاهم عن الشرطة المجتمعية.

❖ **نتائج الدراسة :**

توصلت الدراسة الى فهم أعمق للأسباب المؤدية لنشوء عصابات الأحياء في الجزائر و أسباب انتشارها السريع والى تقييم شامل لفعالية التدخلات الأمنية الحالية إلى جانب الاطلاع على الاستراتيجيات المتبعة من أجل تحسين السياسات الأمنية والمجتمعية لمكافحة عصابات الأحياء.

- **جوانب الإستفادة من الدراسة :**

اهتمت الدراسة باستراتيجيات الشرطة المجتمعية او الجوارية في مكافحة عصابات الأحياء ويمكن لهذه الدراسة أن تساهم في تطوير السياسات الأمنية المحلية والوطنية لمكافحة الجريمة وعصابات الأحياء وقد وفرت لنا هذه الدراسة أدلة واضحة دعمت دراستنا كما سوف تدعم البحوث الأكاديمية المستقبلية في مجالات الأمن والجريمة، وبالمجمل، تُعد دراسة مكافحة عصابات الأحياء ودور الشرطة المجتمعية في ذلك، مساهمة مهمة في فهم أعمق للتحديات الأمنية وتحسين الاستجابة الأمنية في المجتمعات المعنية. كما أبرزت لنا الدور الفعال لعناصر مؤسسات الأمن الجواري في مكافحة عصابات الأحياء.

الدراسة الثالثة :

رسالة ماجستير دراسة محمد توفيق محمد الحاج حسن تحت عنوان "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس"،جامعة النجاح الوطني ،كلية الدراسات العليا ،2007 ، تستهل الدراسة بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه المدن الفلسطينية في مجال الأمن الحضري، حيث يتزايد معدل الجريمة في هذه المدن بشكل ملحوظ. يتناول المقدمة أهمية فهم العوامل التي تؤثر على مستويات الجريمة في المدن الفلسطينية، ودور الأمن الحضري في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

- **تساؤلات الدراسة :**
  - ما هي التحديات التي تواجها المدن الفلسطينية في مجال الأمن الحضري ؟
  - ما مدى تعاون افراد المجتمع مع الأمن الحضري ؟
  - ماهي العوامل المؤدية الى بروز الجريمة في المدن الفلسطينية
- **فرضيات الدراسة :**
  - تقوم عناصر الأمن الحضري الفلسطينية بمهام صعبة في ظل الظروف القائمةبغية الحفاظ على سلامة المواطنين
  - هناك تعاون المثمر بين السلطات المحلية والمجتمع المدني يعزز من فعالية الأمن الحضري ويسهم في تحقيق أهداف السلامة العامة.
  - العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تحديد مستويات الجريمة في المدن الفلسطينية، وبالتالي تأثيرها على الأمن الحضري.

- **أهداف الدراسة**
  - توضيح وتحليل لمفهوم الأمن الحضري و علاقته بالجريمة
  - تحليل لواقع المدن الفلسطينية بشكل عام و بمدينة نابلس بشكل خاص من حيث الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و تأثيره من الناحية الأمنية
- **المنهج المستخدم:**

المنهج الوصفي التحليلي:استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وصف شامل للمشكلات الأمنية في المدن الفلسطينية وتحليل البيانات التي تم جمعها.

- **أدوات البحث العلمي المستعملة :**
  - **الاستبيان** :تم تصميم استبيانات شاملة لقياس تأثير مختلف عناصر الأمن الحضري على معدلات الجريمة.
  - **المقابلة** :مقابلات معمقة مع مختصين ومسؤولين لجمع بيانات نوعية حول التجارب والممارسات الحالية في مجال الأمن الحضري.
  - **تحليل الوثائق:**من خلال مراجعة التقارير الأمنية والإحصاءات الرسمية حول معدلات الجريمة وخطط التخطيط الحضري
- **نتائج الدراسة**

تسلط النتائج الضوء على أهمية الأمن الحضري في المدن الفلسطينية كوسيلة للحد من معدلات الجريمة وتعزيز السلامة العامة. تقدم الدراسة توصيات عملية تهدف إلى تعزيز الأمن الحضري من خلال تحسين التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في المدن.

- **<u>جوانب الاستفادة :</u>**

تلتقي هذه الدراسة مع بتأكيد مع دراستنا من خلال متغير دورا الأمن الحضري كعامل أساسي في تحقيق الاستقرار والازدهار في المدن الفلسطينية، وتشدد على ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة لمكافحة الجريمة وتحقيق الأمن الحضري المستدام.

8. المقاربة النظرية:

من خلال معالجتنا لهذا البحث والتي تتطرق إلى الدور المنوط للأمن الجواري للحد من ظاهرة اجتماعية لقت اهتماما واسعا ،هي ظاهرة عصابات الأحياء والتي تدخل ضمن ظواهر الجريمة التي عرفت انتشار واسع في الأحياء و المدن و على وجه الخصوص المدن الجزائرية، هذه الظاهرة تتطلب معالجة انية من خلال وضع حد لها و الحقيقة من اجل بلوغ هذا الهدف يجب الاستعانة بشتى وسائل الضبط بما فيه وسائل الأمن التي تمثل مجموعة من التدابير والسياسات التي تُطبق في المناطق الحضرية بهدف ضمان سلامة وأمن السكان، والحفاظ على النظام العام، والحد من الجرائم والانحرافات

السلوكية.وتشكلعصاباتالأحياءتهديداًكبيراًللأمنالاجتماعيوالاستقرارفيالعديدمنالمدنحولالعالم . ولذلك تسعىقواتالأمنوالمجتمعاتالمحليةجاهدةًلمواجهةهذهالظاهرةوتقليلتأثيرهاالسلبي .ومن النظريات السوسيولوجيةالفعالة في فهم استراتيجيات مكافحة العصابات هي:

أ-[1]**نظريةالضبط** (Control Theory) التي طورها عالم الاجتماع ترافس هيرشيو .(Travis Hirschi) تركز هذه النظرية على العوامل التي تمنع الأفراد من الانخراط في السلوك الإجرامي وتقدم إطاراً لتحليل كيفية تفعيل هذه العوامل للقضاءعلى العصابات، و نظرية الضبط تعتمدعلى فكرة أن الأفراديمتلكو ن دوافع طبيعيةللانخراط في السلوكالإجرامي،ولكن الروابطالاجتماعيةالقويةتمنعهم من ذلك .طور ترافس هيرشيالنظريةفي كتابه "Causes of Delinquency" الصادرعام1969 ،حيث ركز على أربعة عناصر رئيسية للضبط:

- التعلق :(Attachment)

يشيرإلىالروابطالعاطفيةوالعلاقاتالوثيقةالتيتربطالأفرادبأسرهموأصدقائهمومعلميهم .هذه الروابط تعزز القيم الاجتماعية الإيجابية وتعمل كحاجز ضد الانحراف.

- الالتزام :(Commitment) يرتبط بالاستثمارات التي يقوم بها الأفراد في الأنشطة المشروعة مثل التعليم والعمل .كلما كان الشخص مستثمراً في هذه الأنشطة،كان أقل عرضة للمخاطرة بفقدانها من خلال السلوك الإجرامي.
- المشاركة :(Involvement) يعكس مدى انخراط الأفراد في الأنشطة المشروعة والمتاحة مثل الأنشطة الرياضية والمجتمعية .تقليل الوقت المتاح للسلوك الإجرامي من خلال الانشغال بأنشطة بناء تعدمن وسائل الضبط الفعالة.

[1]هاريسون، جون.*النظريات الاجتماعية للضبط*، ترجمة محمد احمد دار الفكر ، القاهرة ، 2020 : ص45

- الاعتقاد :(Belief) يتضمن تبني القيم والمعتقدات التي تحترم القوانين والمعايير الاجتماعية .يؤمن الأفراد الذين يحملون هذه القيم بأن الانحراف غير مقبولا اجتماعياً وأخلاقياً.

ب- نظرية النو افذ المحطمة :(Broken Windows Theory)تُشير هذه النظرية إلى أن التدهور البسيط في المناطق الحضرية، مثل النوافذ المحطمة أو الكتابة على الجدران[1]، يؤدي إلى زيادة الجرائم الكبيرة إذا لم يتم التعامل مع هذه المشاكل الصغيرة فوراً و كما تنص النظرية على أن الحفاظ على النظام العام ومعالجة المخالفات الصغيرة يساعد في منع الجرائم الأكبر والاضطرابات الاجتماعية.كما يمكن للتدخل السريع لمعالجة المشاكل البسيطة أن يمنع الجرائم الأكثر خطورة. على سبيل المثال، يمكن للشرطة التدخل فورًا لإزالة الكتابة على الجدران أو إصلاح الممتلكات التالفة، مما يمنع بيئة التدهور التي تجذب العصابات.

[1] موريس جيمس : .*دور الأمن في مكافحة الجريمة الحضرية وتحسين الأمن العام*،ترجمة محمد علي..القاهرة، دار الحياة ،2019 ،ص 47

الفصل الثاني : الأمن الجواري، الأبعاد ، الأهداف، الإستراتيجية

-تمهيـــد

1-نبذة تاريخية عن الأمن الجواري

2-تعريف الأمن الجواري

3-دواعي وأهداف الأمن الجواري

4-استراتيجيات الشرطة الجوارية وآليات تنفيذها

تمهيد :

من المؤكد أنه لا يوجد مجتمعا في غننا عن ضوابط تحكمه و تحميه من المخاطر والانحرافات، فقد عرفت المجتمعات منذ القدم على اختلاف أنماطها نظاما معينا غايته فرض النظام و تنظيم العلاقات بين الناس، و من المسلم به أن الشرطة مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، تبقى هي التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع، في أن يدافع على نفسه دفاعا شرعيا ضد كل من تسول له نفسه العبث بالنظم والقوانين التي تحكم الدولة.

يعني هذا أن الشرطة في كافة النظم السياسية هي الجهاز المكلف بحماية أسس الجماعة و كيانها من أي عدوان داخلي كان أو خارجي، وبتطور المجتمعات اختلفت الأساليب والطرق والاستراتيجيات التي تبنتها الشرطة في القيام بمهامها النبيلة و يرجع هذا طبعا إلى تطور و تعقد الحياة الاجتماعية و الإنسانية، بما فيها تطور أشكال الجريمة و الانحرافات و مؤخرا ظاهرة الإرهاب التي طالت العالم بأسره و الجزائر على غرار مجتمعات عديدة مثل فرنسا وبريطانيا وأمريكا واليابان والبحرين و السعودية تبنت سياسية جديدة تدعى الشرطة المجتمعية أو الحوارية، بهدف خلق علاقة قوية بين الشرطة و المواطنين للعمل سويا و بالجوار، من أجل التصدي لكل المخاطر ، و بهدف تجاوز حالة اللأمن التي خلفتها العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، والوصول بالإشراك مع جميع تركيبات المجتمع الحكومية و غير الحكومية إلى تحقيق الأمن الشامل بكل أبعاده.

و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الشرطة ،و تاريخها و تطورها في الجزائر و بعدها سيكون الحديث عن الشرطة الجوارية (المجتمعية)، النشأة المفهوم المبررات و الأهداف، كما سنتطرق إلى استراتيجيات الشرطة الجوارية (المجتمعية) ونظرياتها و نقدم بعض النماذج الأجنبية و العربية في تطبيقها، وسنعرض التجربة الجزائرية للشرطة الجوارية لنصل في الأخير إلى تقييم الشرطة الجوارية (المجتمعية)إيجابيات ها وسلبياتها.

1. نبذة تاريخية عن الأمن الجواري

1.2- نشأة الشرطة الجوارية (المجتمعية):

أ- الشرطة الجوارية:

ان فكرة الشرطة المجتمعية يعود أصلها إلى التاريخ الأوربي القديم و تعد بريطانيا (المملكة المتحدة من الدول الرائدة التي طبقت هذه الفكرة أثناء "حكم الفرد Alfred العظيم خلال السنوات780- 910م"[1] حيث كلف مواطني المملكة للقيام ببعض أعمال الأمنية بغية حماية الأرواح والممتلكات من خلال مشاركتهم في تنفيذ الدوريات الليلية و التعاون في مواجهة أخطار الحالات الطارئة واستمر هذا التعاون الاجتماعي من أفراد المجتمع حتى إنشاء الشرطة النظامية في المملكة المتحدة في القرن 13 ميلادي.[2]

و لقد قد تطورت و ازدهرت فكرة الشرطة الجوارية (المجتمعية) في بريطانيا و تبلورت بشكل نظامي خلال عام 1829م عندما أسست شرطة العاصمة في لندن حيث رفعت شعار " الشرطة هي المجتمع و المجتمع هو الشرطة "[3] و لقد تم تبني هذا الشعار و إسقاطه على الواقع من خلال تطبيقه عمليا، وتبنته العديد من الدول الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ،أثناء إرساء فكرة الضبط الاجتماعي و من خلال تبني سكان المدن الصغرى مهمة تطبيق قوانين المجتمع، والتعاون الفعال بين المواطنين في مواجهة الأعمال الإجرامية، مما ساهم في ترسيخ فكرة الشرطة الجوارية المجتمعية في المجتمع الأمريكي الذي استفاد من تجارب الشرطة المجتمعية القديمة لديه بدأ من شرطة الجار و نظام الشرطة الطوعية مرورا بنظام الشريف و غيره من الأنشطة المنقولة من بريطانيا إلى حين ظهرت الشرطة المجتمعية فعليا عام 1970 و حتى وقتنا هذا لمواجهة ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة عدم قدرة الشرطة النظامية على مواجهتها و عملت على توثيق جسور التعاون مع أفراد المجتمع في مواجهة الجريمة من خلال التأكيد على علاج مشكلات المجتمع بدلا من التركيز على تنفيذ القوانين.

وقد كانت لهذه الأفكار الجديدة تأثيرا كبيرا على المجتمع الياباني حيث أنها انتقلت إلى اليابان و أخذت طابعا مغايرا من خلال تجسيد فكرة رجل الشرطة المقيم ضمن المجتمع لممارسة صلاحيات أمنية أولا بأول فيما يتعلق بتلقي البلاغات و حل النزاعات، و قد انتشرت فكرة نقاط الشرطي المقيم في جميع أنحاء اليابان و احتوائها كمراكز أمنية ذات فاعلية كبرى بالمناطق اليابانية ، و خلال هذا التاريخ استطاع الأمنالجواري الانتشار بأغلب الدول المتقدة حيث تجسدت الفكرة في فرنسا و السويد و النرويج واغلب الدول الاوربية .

---

[1] زكي خالد : تاريخ الشرطة والأمن العام، دار العلم، بيروت ، 2015 ، ص. 87.

[2] البشيري محمد الأمين :الشرطة المجتمعية، مفهومها وتطبيقاتها، القيادة العامة للأمن ، ابو ضبي 2003،ص 53

[3] مور جون:تاريخ الشرطة في بريطانيا، ترجمة ، دار نشر الشرق ، بيروت ، 2005 ص. 55.

وفيما يخص الأمن الجواري في الدول العربية سواء في تاريخها القديمأو الحديث، ففي عصر الإسلام تبلورت فكرة الشرطة المجتمعية في نظام (الحسبة الإسلامي)[1] حيث تتضمن تقديم الصلاحيات لجميع المسلمين في حفظ الأمن والوقوف ضد جميع أنواع الانحرافات السلوكية، التي قد تعرض افراد المجتمع الإسلامي للخطر"[2] أمافي عهد الخلافة العثمانية فقد كان لشيوخ القبائل دورا هاما في تأمين طرق القوافل التجاريةفضلا عن تأمين أقاليم القبائل، وعرف بالدول العربية خاصة في مصر، و السعودية و لبنانو سوريا والعراق نظام (العرفاء و المختار) و الذين تطورا إلى العمدة كشخص مقيم في المجتمع يؤدي صلاحيات أمنية و على اتصال مباشر بالجهات الأمنية لتسهيل مهمتها في أي وقت، و الإبلاغ عن الجريمة في وقتها، كما ساد في بعض الأوقات التاريخية في مصر وجود شخص (الفتوة) و هو مواطن يرسي الحق و يدافع عن المظلوم في بعض أحياء القاهرة، مما يعد نوعا من أنواع تعاون المواطنين مع جهاز الأمن.

و بدأ مفهوم الشرطة الجوارية المجتمعية ينتشر في بعض الدول العربية منذ بداية التسعينات كليبيا والجزائر و البحرين والأردن و دبي و السعودية و لبنان و السودان في صورة تطبيقات بسيطة ومتواضعة و بنماذج مختلفة إلا أنها تتفق في جوهرها على مبدأ الشرطة الجوارية (المجتمعية) و هي التقرب أكثر من المجتمع ومؤسساته و إشراكه في المسؤولية الأمنية.

ب- تطور الأمن الجواري في الجزائر

1- فترة الاستعمار الفرنسي

- **الشرطة الاستعمارية** :خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)، كانت الشرطة في الجزائر تعمل تحت إدارة فرنسية وتتمثل مهمتها الرئيسية في الحفاظ على النظام وحماية المصالح الاستعمارية. لم يكن هناك تركيز حقيقي على التعاون مع المجتمعات المحلية الجزائرية[3].

2- بعد الاستقلال

1. **السبعينات والثمانينات** :بعد الاستقلال في عام 1962، بدأت الجزائر في إعادة بناء مؤسساتها الأمنية. في السبعينات والثمانينات، ركزت الجهود على تحديث قوات الشرطة وتحسين كفاءتها، ولكن لم يكن هناك تركيز كبير على مفهوم الأمن الجواري بشكل خاص.

1علي، محمد: *تاريخ الشرطة في العالم العربي*.، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2018، ص

2 *العريفي سعيدبن عبد* الله :*الحسبة* كنموذج *الشرطة المجتمعية* ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد العاشر، العدد الأول ، الإدارة العامة ، أبوظبي 2001، ص279

3موقع الشرطة الجزائرية www.dgsn.dz

3- فترة التسعينات

- **العشرية السوداء** :خلال فترة التسعينات، التي عرفت بالعشرية السوداء، واجهت الجزائر أزمة أمنية خطيرة بسبب النزاع المسلح بين الحكومة والجماعات المسلحة. خلال هذه الفترة، كان التركيز الرئيسي للشرطة هو مكافحة الإرهاب والحفاظ على النظام العام، مما أثر على قدرتها على تنفيذ استراتيجيات الأمن الجواري.

4- فترة الألفينات

- **بداية التحول نحو الأمن الجواري** :في أوائل الألفينات، ومع تحسن الوضع الأمني، بدأت الشرطة الجزائرية في تبني استراتيجيات أكثر شمولية وتعاونًا مع المجتمع. ظهرت الحاجة إلى نموذج أمني يركز على الوقاية والتفاعل الإيجابي مع المواطنين.
- **إطلاق برامج الشرطة المجتمعية** :أطلقت السلطات الجزائرية عدة مبادرات لتعزيز الأمن الجواري، مثل إقامة نقاط شرطة محلية، وتشجيع التفاعل بين الشرطة والمواطنين، وتنفيذ برامج توعية تهدف إلى مكافحة الجريمة وتعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع. العقد الأخير
- **تعزيز الأمن الجواري** :في العقد الأخير، استمر التركيز على تعزيز الأمن الجواري من خلال تعزيز قدرات الشرطة المجتمعية، وتحسين التواصل مع المواطنين، وتطوير برامج تهدف إلى الوقاية من الجريمة من خلال التعاون المجتمعي. أصبحت هذه الجهود جزءًا أساسيا من استراتيجيات الأمن الوطني في الجزائر.

2. تعريف الأمن الجواري:

إن جهاز الشرطة الجوارية هو آلية تعمل في المجتمع ومن خلاله في نفس الوقت على توفير الأمن له ذلك باشتراك أفراده في العملية وتحسيسهم بأن الأمن مهمة الجميع فحصول التفاعل بين الشرطة والمجتمع يحول دون وقوع الجرائم فالمواطن يصبح رقيبا على ذاته دون الحاجة إلى من يراقبه في أفعاله وسلوكياته، ويتطلب هذا المنحنى اتصالا مباشرا ومستمرا بين الشرطة والمجتمع المحلي، ويسمى هذا الأسلوب الشرطة الجوارية(المجتمعية) ...و"تعرف الباحثة الأمريكية "باترسون" الشرطة الجوارية (المجتمعية) من خلال تحديد مهامها وهي:

- الشرطة الموجهة نحو الجور.
- الشرطة الموجهة نحو حل المشكلات.
- الشرطة الموجهة نحو المجتمع المحلي."[1]

[1] باترسون، جين، *الشرطة المجتمعية: تعريفات وتطبيقات*، ترجمة أحمد العطار، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، 2018، ص. 78

ولهذا فإن الأمن الجواري أو الشرطة المجتمعية والتي يطلق عليها أيضا بالشرطة المكيفة على المجتمع ، أي الشرطة التي تم إنشائها لتتماشى و فق متطلبات و طبيعة المجتمع عرفت الكثير من المسميات ، تختلف من دولة إلى أخرى وكما سبق وأن أشرنا أن تسميتها في المجتمع الجزائري هي الشرطة,الجوارية.

وأعد المركز القومي للشرطة وعلاقات المجتمع التابع لجماعة (متشقان) تعريفا للشرطة المجتمعيةفحواه الشرطة المجتمعية في مفهومها العام تعني مختلف الطرق التي ترتكز على أن الشرطة جزء هام من المجتمع وليس بعيدة عنه، وأن علاقة الشرطة والمجتمع لا تقتصر على مجرد مشاركة الطرفين في أعمالكشف الجرائم ومحاكمة المجرمين، بل تمتد إلى المشاركة في جميع أنشطة الشرطة الإدارية والفنية، وأعمالالدوريات ومناقشة النفقات والمحاسبة والتقييم ..

ويعرف باركر وهنتر" الشرطة الجوارية (المجتمعية) بأنها فلسفة وليست نهجا تكتيكيا، هي استباق لأحداث ولامركزية النشاط الشرطي الرامي لخفض الجريمة والاستجابة لاحتياجات المجتمع، فشرطة المجتمع تقوم بمراجعة مسؤوليات الشرطة وفحص المشكلات وتحديد أسبابها وتطوير معالجتها، ويشمل هذا التعريف في رأي باركروهنتر " قائمة المترادفات التي تطلق على الشرطة المجتمعية ومنها :

- الشرطة المكيفة مجتمعيا.
- الشرطة المكيفة على مشكلات المجتمع.
- الشرطة المكيفة للجوار (الشرطة الجوارية).
- الممثلين للشرطة محليا.
- تجربة الأهلة.[1]
- الدورية الراجلة للمجتمع.

[1] مليجي أحمد عصام الدين: مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع وأساليب تطبيقه ، المركز العربي,2008 الرياض ، ص98

3. دواعي وأهداف الأمن الجواري

1.3- دواعي الأمن الجواري

إن اعتماد العمل الجواري في الشرطة لم يكن نتيجة رغبة في التنويع بقدر ما كان حاجة ملحة دفعت إليها المبررات والضروريات والتحديات التي أصبحت تواجه العمل الشرطي والمجتمع كذلك.

ويمكن تبيين أهم المبررات التي دعت إلى الأخذ بفكرة الشرطة المجتمعية في النقاط التالية : الزيادة الواضحة في حجم الجريمة وظهور صور مستحدثة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل، وتقنيات إجرامية استعملت التطور التكنولوجي لتسهيل ارتكاب الجرائم، وكل هذه العوامل مهدت إلى تزايد المواقف الجنائية، كما أكد اختلال الأمن في مجتمعات هذه الدولة وهو الأمر الذي يرجع إلى سبب أكدته الدراسات تمثل في عجز أجهزة الشرطة رغم تطورها المطرد عن المواجهة الفعالة للأفعال الإجرامية، للوصول إلى حل لهذه الإشكالية وجدت أجهزة الشرطة نفسها مضطرة إلى طلب التعاون مع المجتمع بأفراده ومؤسساته، لكي يسهم عمليات مواجهة الجريمة وذلك بالنظر إلى استقرار خدمة الأمن تعد منفعة سوف تعود على المجتمع في النهاية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف انبثقت فكرة الشرطة الجوارية (المجتمعية والتي تعني المشاركة الفعلية من المجتمع في مكافحة الجريمة.

أدى الاتساع العمراني والتنامي السكاني المتزايد إلى تضاعف حجم العمل الأمني الذي يسعى إلى مد خدمات الأمن إلى مناطق العمرانية الجديدة، وزيادة تعداد قوات الأمن لكي تتناسب مع حجم الزيادة السكانية وقد قسمت النسب العلمية لتزايد الخدمات الأمنية بشقيها السابقين على أساس أن أجهزة الأمن التقليدية تؤدي بمفردها أي بإمكاناتها البشرية والمادية هذه الخدمات، وقد أدت هذه النظرة التقليدية إلى تزايد الأعباء المالية اللازمة لتغطيتها ، مما ترتب عليه سعي هذه الدول إلى اشتراك المواطنين في أداء خدمات الأمن التطوعية خاصة في المناطق العمرانية المستجدة، وهي الفكرة التي وجدت بلورتها في فكرة الشرطة الجوارية (المجتمعية).

2.3- أهداف الشرطة الجوارية:

بناء على ما تم ذكره من أسباب ودوافع للعمل الجواري في الشرطة فإنه يمكن تحديد الأهداف المتوخاة من هذا النمط في العمل الشرطي فيما يلي:

1- الوصول إلى ترسيخ ودعم الثقة بين المواطنين في المجتمع وبين أجهزة ورجال الشرطة بالصورة التي تحققا لتعاون الإداري بينهما من خلال استجابة الشرطة لحاجات المجتمع ..[1]

[1] الأصفر أحمد: الشرطة المجتمعية ووظائفها في المجتمع العربي ،مجلة الأمن والحياة ،اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،1999 ،ص53

2- تنمية روح المشاركة بين المواطنين في المجتمع لكي يسهموا في تنفيذ الإجراءات الأمنية سواء للوقاية من الجريمة أو التي تستهدف ضبطها، وتنمية المشاركة أيضا بين أجهزة ورجال الشرطة في إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المختلفة بهدف التلاحم المشترك بين أجهزة الشرطة والمجتمع بأفراده و مؤسساته.[1]

3- زيادة إمكانية كشف العوامل البيئية والاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف السلوك الإنساني الأفراد المجتمع إلى الجريمة مما يتبع الكشف المبكر عن الشخصيات الإجرامية ومعالجتها قبل سقوطها في هوة الجريمة، وتعاضد أجهزة الشرطة مع المجتمع بأفراده ومؤسساته في إيجاد الحلول الفعالة لهذه المشكلة.

4- تعميق التلاحم بين أجهزة الشرطة والمجتمع أفرادا ومؤسسات من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى البحث عن وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بوقوع الجرائم أو تلك التي تعرض المجتمع المخاطر التفرق والانقسام كوسيلة أساسية لتحقيق أمن المجتمع، ويبرز في هذا المجال مشاركة المجتمع في علاج الشخصيات الإجرامية المكتشفة بما يساعدها على التكيف وإعادة إدماجها من جديد مع المجتمع الذي يؤدي تنفيذها إلى تغطية العديد من الخدمات الأمنية من خلال الجهود التطوعية التي يقدمها المواطنون ومن أهمها الاشتراك في الإبلاغ عن الجرائم والمراقبة السكانية والاشتراك في إنارة الشوارع المظلمة وغيرها من الخدمات الأمنية.[2]

تأخذ صورة الشرطة في نظر الكثير من المواطنين أصبحت صورة بغيضة بسبب ما تمثله أجهزة الشرطة في التعبير عن سلطة الدولة التي أدت إلى نوع من العزلة الاجتماعية للشرطة، فجميع العوامل المؤدية إلى العزلة الاجتماعية للشرطة تشكل عوائق حقيقية في نجاح جهود مكافحتها للجريمة.

ويذهب أحد الآراء إلى إرجاع العزلة الاجتماعية لأجهزة الأمن إلى عدة أسباب منها طبيعية عمل الشرطة المنفذ للقوانين بما يؤدي إلى فرض القيود على أفراد المجتمع بالإضافة إلى أن رجال الشرطة يتضامنون سويا ليشكلوا تنظيما اجتماعيا منفصلا عن بقية التنظيمات المجتمعية من حيث كونه معبرا عن سلطة الدولة، وموجها لكثير من التحديات المفروضة من المخالفين للقانون، فضلا عن تفشي عدم قناعة المواطنين بأهمية التعاون مع رجال الشرطة لأسباب عديدة كسوء معاملة المواطنين، أو إساءة استخدام السلطة، أو استخدام عنف أو إكراه غير مشروع ..

[1] كامل محمد فاروق ،القواعد الفنية للعمل الشرطي لمكافحة الجريمة ،دار الكتاب الجامعي ، العين ،2004 ، ص 12

[2] المجالي عبد الهادي :نحو مؤسسة أمن عصرية ، مؤسسة الخدمة العربية للنشر، عمان ، الأردن، 1987،ص 79

ولتحسين صورة الشرطة في أعين المجتمع ومؤسساته في ضوء الحقائق السابقة انبثقت فكرة الشرطة الجوارية (المجتمعية) التي تشرك المجتمع في إجراء مكافحة الجريمة من ناحية لكي توقظ شعور المجتمع لسمو ومشروعية أهداف العمل الشرطي ومن ناحية أخرى فإن اهتمام الشرطة الجوارية (المجتمعية بتطوير العمل الشرطي التقليدي ودفعه على المشاركة الفعالة في الأعمال الاجتماعية وحل المشكلات الاجتماعية سوف يؤدي إلى غزالة الحاجز النفسي بين المجتمع وأجهزة الشرطة وإجلال الثقة والحب بينهما كعلاج ناجح لتفادي العزلة الاجتماعية لأجهزة الشرطة.

4. استراتيجيات الشرطة الجوارية وآليات تنفيذها

1.4- استراتيجيات الشرطة الجوارية

تتبنى الشرطة الجوارية أساليب تمكنها من تحقيق أهدافها يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تمسك أجهزة الأمن بالأداء المكتبي لإجراءات مكافحة الجريمة والذي يشكل حاجزا بين أجهزة الشرطة والمجتمع يتعارض مع مفهوم الشرطة الجوارية (المجتمعية) ، وفي ضوء هذا المرتكز فإن رجال الشرطة عليهم النزول إلى الميدان الاجتماعي، والتحدث مباشرة مع المواطنين، ويسهمون في البرامج التعليمية لطلاب المدارس ويعتمدون أكثر فأكر على ما يعرف برجل الأمن المقيم الذي يبقى في تلاحم دائم مع أفراد المجتمع، كما أن أسلوب أداء الدوريات كإجراء وقائي من وقوع الجرائم يتحول إلى الاعتماد على المرور الراجل لرجل الشرطة بالصورة التي تقدم خدمة الأمن إلى المواطنين، وتزيد من تلاحمها معهم [1]

2- قيام أجهزة الأمن بالبحث عن أعضاء المجتمع الذين يملكون القدرة على قيادة المجتمع، ومن ثمة القدرة على الاضطلاع بالمهام الأمنية التي يمكنهم القيام بها بالمشاركة مع أجهزة الشرطة، من خلال توفير خدمة الأمن بأسلوب عملي تنفيذي وبالصورة التي تعكس مدى التنشيط الأمني الذي أدخلته الشرطة المجتمعية في هذا المجتمع.

3- تطوير جهود وأساليب وإجراءات مكافحة الجريمة التقليدية بحيث لا يقتصر أداؤها على أجهزة الأمن فقط،وإنما يجذب إلى المشاركة فيها جهود أفراد المجتمع ومؤسساته لكي تتضافر مع جهود أجهزة الشرطة ويتضمن النقاط التالية:

[1] عباس ابوشامة : شرطة المجتمع ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،1999، ص33

أ- تعميق إجراءات المكافحة التقليدية لكي تهتم بالمشكلات الاجتماعية والبيئية التي تؤدي إلى انحراف السلوك الإنساني إلى الجريمة، وتوضيح هذه المشكلات والعوامل البيئية لأفراد المجتمع ومؤسساته كخطوة أساسية لدفعهم إلى المشاركة في البحث عن الحلول لتلك المشكلات وعلاج السلبيات الناجمة عن العوامل البيئية بما يؤدي في النهاية إلى زيادة فعالية جهود مكافحة الجريمة المشتركة بين أجهزة الأمن وأفراد المجتمع ومؤسساتها لزيادة التقارب بين أجهزة الشرطة والمجتمع كنتيجة للمنافع المتبادلة بينهما.

ب-زيادة اهتمام أجهزة الشرطة بالتلاحم مع المجتمع الذي تعمل فيه من خلال الفهم الواعي لتطلعاته الاجتماعية وتقسيماته الطبقية، وما يعايشه من مشكلات، وما يمكن أن تقدمه أجهزة الأمن لهذا المجتمع من خدمات إنسانية واجتماعية تسهم في تطويره ودعم تماسكه وبقائه وذلك كمبتغى استراتيجي ينتهي بالتبعية إلى مكافحة الجريمة والوقاية منها وضبطها، فهو مرتكز يحقق هدف رئيسي من أهداف الشرطة المجتمعية (الجوارية) يتبلور في زيادة المكانة الاجتماعية لجهاز الأمن ودعم ثقة المجتمع في هذه الأجهزة.

ج- تغيير نوعي لنشاط الشرطة، سواء من خلال مشاركة أجهزة الشرطة في تنشيط المجتمع وحل مشكلاته، أو من خلال مشاركة المجتمع في تحقيق خدمة الأمن الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى اندفاع تطويري للخدمات المقدمة من الأجهزة الحكومية للدولة والمجتمع ولا تقف فقط عند خدمة الأمن، ولكن تمتد إلى غيرها من الخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية.

د- تبذل الجهود في تطوير مفاهيم قادة الشرطة والأفراد المنفذين لفكرة الشرطة الجوارية (المجتمعية) لتقبلهم وتفهمهم وإقناعهم بأهمية تطوير إجراءات الأمن التقليدية بدفعها نحو إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية وتقبل مشاركة المجتمع في جهود مكافحة الجريمة، وما يتطلبه تحقيق ذلك من تغيير في أساليب الإدارة الشرطية للأجهزة الأمنية بما يدعم هذا التطور ولا يقف عائقا أمام استكماله.

2.4- آليات تنفيذ إستر اتيجية ا لأمن الجواري

مما لا شك فيه أن أي إستراتيجية متبعة تقتضي توفر آليات لتنفيذ ما تهدف إليه وأن تحديد هذه لآليات يرتبط بنوعية أجهزة الشرطة ونوعية المجتمع الذي نتعامل معه، حيث من المهم جدا أن تتناسق آليات التطبيق مع الظروف التنظيمية والنفسية والتفاعلية السائدة في أجهزة الأمن وفي المجتمع الذي تتعامل معه.

ومن ثمة قد تختلف آليات تطبيق إستراتيجية الشرطة المجتمعية جزئيا من هذه الزاوية بين دولة وأخرى الأمر الذي سنتطرق إليه عن التجربة الجزائرية عندما يتم عرضها في عنصر لاحق، لكن رغم ذلك الاختلاف لجزئي إلا أن تطبيق الشرطة الجوارية (المجتمعية) تتوحد فيه استراتيجياتها ويمكن تقسيم هذه الخطوة

التطبيقية إلى قسمين الأول يتضمن خطوات التطبيق الشكلية للشرطة الجوارية (المجتمعية) أما القسم الثاني فيتضمن خطوات التطبيق العملية للشرطة الجوارية (المجتمعية)

أ- **الخطوات الشكلية لتطبيق الجوارية :**

يمكن تحديد الخطوات الشكلية لتطبيق الشرطة الجوارية في العناصر الآتية:

1- إصدار قرار سياسي يعلن هذه الإستراتيجية، ويتضمن قرار الإعلان الصيغة التنفيذية لهذه الإستراتيجية موضحا مضمونها وأهدافها.

2- في ضوء القرار السياسي بإعلان التطبيق تبدأ مراكز الشرطة بإعادة تنظيم هيكلها الإداري بما يتماشى مع ما تهدف إليه الشرطة الجوارية (المجتمعية) من اندماج هذه المراكز مع المجتمع وتلاحمها مع أفراده ومؤسساته. [1]

3- إعداد المجتمع بأفراده ومؤسساته لتقبل فكرة الشرطة الجوارية (المجتمعية) من خلال نبذ السلوكيات المنحرفة والتوجه نحو احترام القانون وكذا توجيه الأفراد نحو القيام ببعض المهام الأمنية، لتوثيق صلاتهم بجهاز الأمن ورجال الدوريات وليكونوا همزة الوصل بين أجهزة الشرطة وتنظيمات المجتمع الآخر.

4- الحرص على جذب الأجهزة الحكومية الأخرى غير الأمنية لمفهوم الشرطة الجوارية (المجتمعية) وتوجيهها للتعاون الفعال مع المجتمع والشرطة في إيجاد الحلول للمشكلات الأمنية، وتسخير إمكانياتها لتحقيق أهداف الشرطة المجتمعية من خلال تشجيع رؤساء المصالح الحكومية ومرؤوسيهم على المساهمة في هذه المجالات وذلك بحثهم على ممارسة مهام الشرطة المجتمعية كمواطنين من أفراد المجتمع.

ب- **خطوات التطبيق الوظيفي لإستراتيجية الشرطة الجوارية:**

من خلال تغيير مفهوم العمل الوظيفي لأفراد الشرطة ولدور أفراد المجتمع وتقبلهم لأن يكونوا مساهمين في دعم هذه المقاربة لتحديد أهدافها. ويتم تنفيذ هذه الخطوات من خلال:

1. تخلي ضباط وأفراد الشرطة عن وظيفية تنفيذ القوانين إلى وظيفية رجل الأمن بمفهومه الشامل التي تتجاوب مع كافة المشاكل الأمنية في المجتمع المحلي سياسيا واجتماعيا وجنائيا ..
2. . تعديل إجراءات الشرطة الوقائية والضابطة من الأوامر الفردية الفوقية إلى بنائها على أساس التشاور والتفاهم مع المجتمع بكافة قطاعاته، ومراعاة رغبات المواطنين واحتياجاتهم في هذا المجال.[2]

[1] البداينة ذياب : شرطة المجتمع نموذج لعمل الشرطة العربية، **القيادة العامة لشرطة الشارقة ،الامارات ،1997، ص 122**

[2] المصدر السابق ، ص123

الفصل الثالث:

ماهية عصابات الأحياء

1. نشـــأة وتطور عصابات الأحياء
2. عوامل ا ظهور عصابات الأحياء
3. مظاهر جرائم عصابات الأحياء
4. آليات الوقاية من عصابات الأحياء

1. نشـأة وتطور عصابات الأحياء:

يرجع البعض نشأة عصابات الأحياء إلى القرن 15، بينما يرجعها البعض الآخر إلى القرن 17 و18، إن هذه الظاهرة تنامت مع قيام الثورة الصناعية إضافة إلى الهجرة الأوروبية نحو أمريكا الشمالية التي أحدثت فوارق اجتماعية كبيرة بين السكان أدت إلى تكوين أرضية خصبة للانحراف وتكوين عصابات إجرامية[1].

فمعاناة المجتمعات المعاصرة من العصابات المنظمة التي تعرف بالمافيا وقد تطور مفهومها مع الزمن، بتشكل روح المافيا منذ العصور الوسطى الأوروبية التي ظهرت فيها طبقة تسعى إلى الترقية الاجتماعية من خلال استعمال القوة والعنف، أما في العصر

الحديث فقد أصبح يطلق على مصطلح المافيا على كل الفئات الاجتماعية الخطيرة التي تشكل عصابات المافيا، ومع التحولات المعاصرة للمافيا منذ الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، فإن دور المافيا تطور حتى صار له دخل في مجال التحكيم والوساطة

لم يطل الوقت كثيرا حتى ظهرت في البلد الفرنسي شكل آخر من العصابات التي تشكلت على طريقة الجماعات الشريرة بدون تنظيم حدث تقدم على التعذيب والتقتيل والنهب والتخريب، مما أدى إلى معاقبة هذه الجماعات في مهدها وقمعها بمجرد تنظيم جماعة مثل هذا النوع حتى ولو لم تكن منظمة كفاية بمجرد العقد الإجرامي البسيط بين بعض الأشخاص بغاية ارتكاب الجنايات على الناس والأموال، مما نتج عنه جعل السلوك أو فعل تكوين جماعات الأشرار جريمة مستقلة قائمة بحد ذاتها بغض النظر على ارتكاب الجنايات أم لا"[2].

أما في ولاية شيكاغو المعروفة بارتفاع نسبة الإجرام التي كانت في العشرينات من القرن الماضي نقطة تجمع وفرز العمال المتجولين الموسمية، وتكتل تتعايش فيه ثروات رأسمالية هائلة مع الأحياء الفقيرة تشكلت عصابات شوارع في أواخر ستينات القرن الماضي من الماضي "لاري هوفر" القائد الأعلى "ديفيار كسديل" زعيم التلاميذ السود لتتحد العصابتان فيما بعد التي تعتبر أقوى وأقدم عصابة أحياء في الولاية، في كثير من الأحيان عملت العصابات للدفاع عن مصالح الجماعات العرقية الجديدة في المجتمع المحلي أو المنطقة[3].

[1] زراد سلمى، مكي حليمة، آليات الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها على ضوء الأمر رقم 20-03، مذكرة لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021، ص08.

[2] بن ناصر زهية، جريمة تكوين جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين عليها المادة 176 من قانون العقوبات الجزائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بوضياف، المسيلة، 2016، ص12.

[3] زراد سلمى، مكي حليمة، مرجع سابق، ص09.

2-عوامل انتشار جريمة عصابات الأحياء

أصبحت ظاهرة عصابات الأحياء تشغل الرأي العام العالمي فلا تكاد تخلو الأخبار اليومية من الحوادث والجرائم المرتكبة من قبل هذه العصابات، الأمر الذي جعل العلماء والباحثين يلجؤون إلى البحث أسباب وعوامل انتشار هذه الجريمة وما الهدف من تجريمها.

أولا: عامل البيئة الاجتماعية:

يعتبر الشارع أو الحي السكني المكان الوحيد الذي يجتمع فيه الشباب خاصة في المناطق الفقيرة التي تنعدم فيها وسائل الترفيه من دور شباب ونوادي رياضية وغيرها من المرافق، كما أعتبر علماء الإجتماع أن الظروف المعيشية الصعبة من ضيق المساكن هي التي تدفع الشباب إلى الخروج للعب في الشارع أو الحي، كما أن نواة العصابات تتشكل من هذه التجمعات الشبابية، كما يلعب رفقاء السوء دورا كبيرا في توجيه سلوك المراهقين خاصة.[1]

كما تحدث الانحرافات السلوكية الناجمة عن حالات اضطراب الشخصية وهي حالات تختلف عن الأمراض النفسية التقليدية مثل القلق والاكتئاب والوسواس، وتبدأ بوادر الانحراف السلوكي في مرحلة المراهقة عادة أو قبل سن الخامسة عشرة، وتحدث بصفة رئيسية في المناطق المزدحمة والعشوائية، وتزيد احتمالاتها في الأسر كبيرة العدد، وفي المستويات
الإجتماعية والتعليمية المنخفضة، ومن دراسات على أقارب المنحرفين ثبت أن نفس الإضطراب السلوكي يوجد في أقاربهم بنسبة خمسة أضعاف المعدل المعتاد.[2]

ثانيا: عوامل تربوية وتعليمية:

انتشارالأمية: فعادة ما تؤدي الأمية إلى تزايد معدل الجريمة فالتعليم يزيد من قدرة الفرد على التبصر بعواقب الأمور، والتدبر لنتائجها الحالية و المستقبلية قبل الإقدام عليها، بخلاف الأمية التي عادة ما يضيق أفق الفرد معها عن إدراك ذلك فالمجرم الأمي يفتقد في الغالب القدرة على التبصر بعواقب فعلته الوخيمة إلا بعد فوات الأوان.

[1] فرماس أمال، نواري نعيمة، مفهوم عصابات الأحياء بين الإختلاف و التطابق مع مدلول جمعية الاشرار في ظل الأمر 20-03 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، مذكرة تخرج لنيل ماستر أكاديمي، قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020-2021، ص 13.

[2] صالح بن غانم السدلان، أسباب الإرهاب و العنف و التطرف، أستاذ الدراسات العليا بكلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، مقال منشور بموقع المركز الوطني لأبحاث الشباب https://ncys.ksu.edu.sa/ ، ص 18.

2- إغفال المهارات الأخرى والتركيز فقط على المهارات بالمؤسسة التعليمية مما يعرض بعض التلاميذ الخبرات الفشل المتكررة ويتولد عن ذلك الشعور بالإحباط فيلجأ التلميذ إلى سلوك إنحرافي ليعبر عن شعوره بالنقص من جراء خبرات الفشل المتكررة في مجال التعليم.

3- ثبتت معظم الدراسات أن الشباب المنتمين لعصابات الأحياء أغلبهم ممن غادر مقاعد الدراسة مبكرا، أو ممن يعانون مشاكل في مشوارهم الدراسي، غالبا ما يحاولون تغطية فشلهم في الدراسة وشعورهم بالإقصاء باستعمال العنف لاكتساب السطوة والقوة في المنطقة التي يعيشون فيها.[1]

ثالثا : عوامل إقتصادية:

إن أول ما يثير التساؤل حول دور العوامل الإقتصادية في الجريمة هو دور الفقر فهل للفقر صلة حقيقية بظاهرة الجريمة أم لا ؟ ابتدأ هناك جرائم لها صلة بالفقر غير مشكوك فيها منها التسول والتشرد وتبديد الأشياء المحجوز عليها الدعارة في بعض صورها، ولكن ما حكم جرائم الإعتداء على الأشخاص و على الأموال بوجه عام ؟ يعتقد الجنائي الإيطالي (ديتوليو) في هذا الشأن أن الفقر لا يصلح دافعا للجريمة إلا بصورة عرضية.[2]

وبعبارة أخرى أنه قلما يكون هو العامل الأساسي بل هو مجرد عامل مساعد للتكوين الإجرامي إذا وجد هذا التكوين أما الفقير الصالح فلا يقبل الجريمة مهما انسدت به أسباب الفقر، وأن التقلبات في الأسعار لها أثر في معدلات الجرائم فإن ارتفاع أسعار بعض البضائع والسلع ارتفاعا فاحشا قد يؤدي إلى كسادها وإلى انتشار البطالة لدى منتجيها وللبطالة أثرها بطبيعة الحال في توجيه معدلات الجريمة.[3]

وهناك من يربط السلوك الإجرامي بالأنظمة الإقتصادية السائدة ببعض الدول ومن هذا القبيل ما ذهب إليه العالم(بونجيه) من وجود رابط قوي بين النظام الرأسمالي وبين إنتشار ظاهرة الجريمة فهو يقول أن النظام الرأس مالي يقوم على المبادلة الحرة للسلع والخدمات وعلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لذا فهو يحمي حرية المنافسة بين المنتجين وأرباب العمل بوجه عام وهذا من شأنه انتشار الأفعال الإجرامية مثل الإحتيال والغش لترويج البضائع والإعتداء بسبب انتشار المنافسة الحرة وانتشار الصحافة الغير مقيدة بقيود هذا كله يدفع إلى إرتكاب جرائم متنوعة منها جريمة عصابات الأحياء.[4]

[1] لزرق سجيدة، التنشئة الإجتماعية الوالدية وجنح الأحداث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، جامعة وهران، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم النفس، 2012-2013، ص 19-20.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

[3] المرجع نفسه، ص 14.

[4] عمار سليم، العلواني حمزة، العوامل الثقافية والإقتصادية وأثرها في السلوك الإجرامي، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 02، جامعة بابل كلية الأدب، العراق، 2016، ص 388.

رابعا :العوامل الإجتماعية

تساهم العوامل الإجتماعية بقدر كبير في انحراف الشخص سلوكياً وميله إلى إرتكاب الجرائم بمختلف أنواعها، ويقصد بالعوامل الإجتماعية مجموعة الظروف المحيطة بالشخص والتي تتمثل في مجتمع أسرته الصغيرة وفى مجتمع المدرسة وفي مجتمع الأصدقاء.

1- الأسرة:

أولى خبرات الفرد يكتسبها من أسرته، فقيمه وسلوكياته تعكس في الغالب أسس التربية التي تم تلقينها للطفل منذ صغره، فالسلوكيات بوجه عام تتشكل لدى الفرد عن طريق الاكتساب من خلال أساليب التربية والجزء الآخر منها يكون فطرياً و الذى يتمثل في استعداد الفرد، وهذا ما نادى به العالم الايطالي "دي توليو" حيث أسس نظرية الفلسفة في تفسير السلوك الإجرامي قد لا يتوافر عند الآخرين مثال على ذلك: " أن هناك مؤثراً خارجياً تعرض له شخصين فنجد أن رد فعل وإستجابة كل منهما تختلف عن الآخر بأن يتصرف إحداهما باتزان وإحكام عن الفعل الخاطئ أما الآخر قد يقدم على إرتكاب جريمة وهذا يرجع إلى الإستعداد النفسي الذي يكون عليه الشخص فالأحوال المضطربة التي تعيشها الأسرة بشكل كبير على سلوكيات الفرد، أن الإحترام والرابطة القوية بين أفرادها يساهم بشكل إيجابي في بناء النفسية الإيجابية السوية للفرد.[1]

وعامل الأسرة يعتبر أكثر العوامل الإجتماعية تأثيرا في شخصية الفرد، ذلك أن الأسرة هي أول بيئة يمارس فيها الإنسان تجاربه الأولى ويستمد منها خبراته ويتعلم منها الخطأ والصواب، وحتى تكون الأسرة سوية يجب أن تتوفر لها مقومات معينة أبرزها التكامل والصلابة وإستقامة الوالدين.

واعتدال حجم الأسرة واستواء وضعها الإقتصادي تعد من أهم المسائل التي تؤثر في شخصية الفرد، فإذا أصابها خلل واحدا أو أكثر تهتز الأسرة، ويختل كيانها، الأمر الذي ينعكس سلبا على شخصيات الأفراد، وبالتالي الإنحراف والسقوط في العصابات الإجرامية.[2]

إذا فالعصابات عادة ما تتكون من الأطفال الهاربين من بيوتهم فهم الأقرب من الإنحدار غلى زاوية الجريمة والجنوح عند أول فرصة، فحسب، علماء فإن سلوك الجامح هو انعكاس للصراع الأسري الذي دفعه إلى العصابة الجانحة، وأن انتماء الطفل إلى عصابة أطفال جانحة يرجع بالدرجة الأولى إلى فشل أسرته في ضبط

[1] سيد علي موسى، سواكر الطاهر، الحي السكني كبناء فيزيقي، إجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، المجلد 11، العدد الأول، جامعة البليدة 2، 2019، ص 83.
[2] سيد علي موسى، المرجع السابق، ص 83.

سلوكه، وهنا يظهر الدور المهم الذي تلعبه العلاقات الانفعالية والعاطفية في النمو النفسي لأفراد الأسرة.[1]

2- المدرسة:

1. تعد المدرسة أول نقطة للخروج إلى العالم الخارجي وتكوين علاقات جديدة بالإضافة إلى العلاقات الأسرية ليجد الفرد نفسه يحتك مع غيره من الطلاب الآخرين قد يتخذ بعضهم كرفقاء يكون بينهم منحرفين وهنا تكون إختياراته وحواراته معه تحت تصرفه وحده بغياب الوالدين وقد يتأثر بهم ويجذبه تيارهم خاصة مع وجود المغريات أو التعرض للسخرية من زملائهم بسبب فقر وعدم مجاراته لهم من حيث الإنفاق أو الأنشطة الترفيهية، مما يدفعه إلى القيام ببعض الأفعال المضادة للمجتمع، أو الانضمام إلى عصابات وذلك لفرض مكانته ومنزلته بين أقرانه، وذلك للحصول على الإحترام والحرية والإستقلالية المفقودة في حياتهم.[2]

3- العزلة الإجتماعية:

بحيث يشعر الشباب بوجود فجوة أو مسافة بينهم وبين المجتمع (بين ثقافتهم وثقافة المجتمع)، (بين نظرتهم التجديدية ونظرة المجتمع التقليدية) ما يشعرهم بالعجز وعدم القدرة على المواجهة فينشأ على ذلك إعتقاد عجزه عن إثبات ذاته فيصير فردا تابعا مستسلما لكل ما يحيط حوله (الجماعات الفردية خصوصا).[3]

3-مظاهر جرائم عصابات الأحياء

تنتشر جرائم عصابة الأحياء بجميع صورها بشكل كبير في السنوات الأخيرة حين التفنن بالاحتيال والنصب وتعاطي المخدرات .تعتمد في أنشطتها الإجرامية عديداً من الأساليب نذكر منها:

<u>أولا</u>: تكوين وتنظيم عصابات الأحياء تتمثل صور تكوين أفعال عصابة الأحياء فيما يلي:

- **<u>إنشاء أو تنظيم عصابة أحياء</u>**: ويقصد بالإنشاء التكوين ويفترض التكوين اتحاد إيرادات أعضاء العصابة وتوجيهها نحو الغرض الإجرامي الذي تكونت لأجله العصابة وهو خلق جو من انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو فرض السيطرة عليها، أما التنظيم فيقصد به الترتيب سواء من حيث كيفية جمع الأعضاء أو الاتصال بهم وتحديد مهام كل عضو والمستقرئ للنص يلاحظ انه يكفي لقيام الجريمة تحقق إحداهما فتحقق بالإنشاء لوحده وتتحقق بالتنظيم لوحده.[4]

[1] حليمي فاطمة، غميري آيات الرحمان، أليات مكافحة عصابة الأحياء في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائية وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2020-2021، ص 09.

[2] حليمي فاطمة، غميري آيات الحمان، المرجع السابق، ص 10.

[3] سيد علي موسى، الطاهر سواكري، المرجع السابق، ص 205.

❖ **<u>الانخراط أو المشاركة في عصابات الأحياء بأي شكل كان</u>** حيث يشترط المشرع للعقاب على هذه الصورة ضرورة العلم بغرض العصابة، أما إن كان المنخرط أو المشارك لا يعلم بأن العصابة أنشأت من أجل خلق جو من انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو فرض السيطرة عليها فإنه لا يتحمل المسؤولية الجنائية ومسألة العلم هذه أمر يرجع تقديره إلى القاضي الجنائي من خلال ما يعرض عليه في ملف الدعوة من وقائع وملابسات ومن خلال ما يستنبطه في معرضة المرافعات.[1]

❖ **<u>تجنيد شخص أو أكثر لصالح عصابة الأحياء</u>** وعلة المشرع من هذا التجريم ربما تعود إلى أن العصابة سوف تزيد قوتها وجبروتها بتجنيد أشخاص ذوي سوابق ومعروفين بإثارتهم للفوضى وقيامهم بالاعتداءات على الناس دون وجه حق .

❖ **<u>رئاسة عصابة الأحياء أو تولي أية قيادة كانت فيها</u>** وكون المشرع اعتبر تولي المسؤولية في العصابة فعل مجرم يستحق عقوبات مشددة نظرا لأن هذا الخير هو العقل المدبر لإثارة الفوضى والرعب في نفوس أفراد الأحياء السكنية ولأنها لها القدرة على التأثير والتوجيه وتفترض هذه الجريمة إنشاء أو تنظيم العصابة فإن لم تكن العصابة مؤسسة أو منظمة فإن الحديث عن الرئاسة أو تولي القيادة لا يعد جريمة.إجبار شخص على *الانضمام إلى العصابة أو منعه من الانفصال عنها بأية وسيلة كانت، ورغم أن المشرع وضع استعدادا لهذه* الوسائل على سبيل المثال وهي أساليب للترهيب كالقوة أو التهديد أو التحريض أو أساليب للترغيب عن طريق الهبة أو الوعد أو الإغراء إلا انه في النهاية ذكر أنها تكون بأية وسيلة ، كانت وحسن ما فعل حتى لا يفلت من العقاب من يتحجج بعدم ذكر المشرع الوسيلة التي أجبر بها الشخص للانضمام للعصابة أو منعه من الانفصال منها ...

<u>ثانيا</u> : دعم عصابات الأحياء تشجيع أو تمويل عصابة أحياء بأية وسيلة كانت

❖ إذ لم يحدد المشرع وسيلة التشجيع أو التمويل، فقد لا تمول بالسلاح الأبيض فقط بل ممكن أن تمول بالمال ذلك أن التخطيط لإثارة الرعب والخوف ومن ثم التنفيذ بالاعتداء على الأشخاص والممتلكات يتطلب بالضرورة الاعتماد على الموارد المالية ، ويشترط المشرع حتى يكون هذا الفعل معاقب عليه أن يكون فاعله على علم بالغرض غير مشروع المنشأ من أجله العصابة ، وإن ثبت جهله بذلك انتفت عنه المسؤولية الجنائية.

❖ تدعيم أنشطة عصابة الأحياء أو نشر أفكارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويقصد بنشر الأفكار الترويج أو الدعاية الإغراض العصابة حيث يدخل نشر الأفكار بصوره مباشره أو غير مباشرة نشرها بالقول أو بالكتابة مباشرة أو حيازة تسجيلات أوةمطبوعات أعدت للترويج لأغراض العصابة .

[4]بن خليفة إلهام، خصوصية التجريم والعقاب في جرائم عصابات الأحياء، مجلة الحقوق والحريات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 1291.

[1] المرجع السابق ص : 1293

ثالثا : تقديم مكان الاجتماع وإخفاء أعضاء عصابات الأحياء:[1]

- تقديم مكان الاجتماع أو الإيواء لعضو أو أكثر من أعضاء العصابة ويعتبر مرتكب هذا الأسلوب فاعلا أصليا غير انه بالرجوع لقواعد العامة في قانون العقوبات نجد أن المشرع يعتبر شريكا ويشترط لمراقبته علمه بالغرض الإجرامي وكذا اعتياد على تقديم مكان الإيواء فإذا قام بهذا الفعل أول مرة لا يعد شريكا وهذان الشرطان لم يذكرهما المشرع في قانون العصابات الأحياء على أساس أنه يعتبر من يقدم مكان الاجتماع أو لإيواء فاعلا أصليا .[2]

- إخفاء عضو من أعضاء العصابة وحتى يعاقب الفاعل على جريمته يجب أن يكون على علم بان هذا العضو ارتكب احد الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر أو أنه محل بحث من السلطات القضائية وان جهل بذلك تنتهي عنه المسؤولية الجزائية ونفس الأمر يعتبر المشرع فاعل الإخفاء فاعلا أصليا وليس شريكا في الجريمة وهو بذلك خالص القواعد العامة في المادة 43 من قانون العقوبات التي تعتبر الإخفاء مشاركة في الجريمة شريطة الاعتياد عليه وعلمه بسلوكهما الإجرامي والحيلولة دون القبض على عضو من أعضاء العصابة أو مساعدته على الاختفاء أو الهروب.

4- آليات الوقاية من عصابات الأحياء

تعززت المنظومة التشريعية في الجزائر باستحداث آليات للوقاية من الجرائم التي انتشرت في الأحياء السكنية، بمختلف صورها خاصة تلك المتعلقة بالعنف. متابعة و تقييم نشاطات اللجان الولائية للوقاية من عصابات الأحياء و تنسيق نشاطاتها .

1.3 -الإستراتيجية الوطنية لتكريس الأمن و السكينة العموميين في الأحياء السكنية:

- نص المشرع الجزائري جملة من الأحكام تقوم على ركيزة التنسيق و الموازنة بين الإجراءات الحكومية و مشاركة أعضاء المجتمع المدني في وضع بنود الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال و التي محتواها ما يلي: تتخذ الدولة بمختلف هيئاتها من إدارات و مؤسسات عمومية بالإضافة إلى الجماعات المحلية الإجراءات اللازمة للوقاية من عصابات الأحياء ، خاصة فيما يخص التخسيس بخطورة هذه التشكيلات الإجرامية و الانضمام إليها ، بالإضافة إلى الإنذار والكشف المبكر عنها .
- تبيان الآثار الوخيمة لاستعمال الوسائل التكنولوجية للإشادة بأفكار تتمحور أساسا حول تشكيل التنظيمات الإجرامية في الأحياء السكنية، مع ضمان تغطية أمنية واسعة و مستمرة بل متوازنة في هذه الأحياء .

[1] بن خليفة الهام، المرجع السابق ص 1294
[2] نفس المرجع :ص 1294

- مشاركة أعضاء المجتمع المدني و القطاع الخاص و أيضاً وسائل الإعلام في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية، مع اقتراح تنظيم نشاطات ثقافية و إعلامية من قبل السلطات المحلية بالتنسيق.
- القيام بدراسات تحليلية حول مخططات العصابات الإجرامية في الأحياء السكنية و الوقوف عند العوامل التي أدت إلى تنامي هذا النوع من الجرائم .[1]

2.3-اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء :

توضع اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء ، التي تدعى في صلب النص " اللجنة الوطنية " ، لدى الوزير المكلف بالداخلية و تكلف بما يأتي :

أ- مهام اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء:

- إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، وعرضه على الحكومة و متابعة تنفيذها من طرف السلطات العمومية المختصة والمجتمع المدني و القطاع الخاص
- جمع و مركزة المعطيات المتعلقة بالوقاية من عصابات الأحياء.
- تحديد مقاييس وطرق الوقاية من عصابات الأحياء، و تطوير الخبرة الوطنية في هذا الميدان
- اقتراح كل التدابير التي من شانها ضمان الفعالية في الوقاية من عصابات الأحياء.
- تقديم الآراء أو التوصيات حول أي مسألة تتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء.
- ضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين جميع المتدخلين في مجال الوقاية من عصابات الأحياء.
- اقتراح و تقييم الأدوات القانونية و الإدارية في مجال الوقاية من عصابات الأحياء، و اقتراح أي تدبير أو إجراء لتحسين فعاليتها

3.3- اللجنة الولاية للوقاية من عصابات الأحياء :

أ - مهام اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء : تكلف اللجنة الولائية بما يأتي :

- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء على المستوى المحلي .
- .الرصد المبكر لنشاطات عصابات الأحياء وإخطار السلطات المعنية بذلك
- .وضع البرامج التحسيسية و تنشيط عمليات التوعية بمخاطر عصابات الأحياء وآثارها على المجتمع ، و اقتراح تنظيم أي نشاط ثقافي أو إعلامي أو تحسيسي على السلطات المحلية بهدف توعية الجمهور بمخاطر عصابات الأحياء والوقاية منها ، و إشراك المجتمع المدني في ذلك .

[1] امال زواوي،استراتجية المشرع الجزائري في مكافحة جرائم العصابات، مجلة أستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسة جامعة لونيسي البليدة ،مجلد رقم 06 العدد 01، 2021،ص 1451

- دراسة و تحليل نشاط عصابات الأحياء على مستوى الولاية و العوامل والظروف المحيطة بها بهدف اعتماد سياسة محلية للوقاية من عصابات الأحياء .
- طلب إجراء دراسات من المصالح المعنية على المستوى المحلي حول ظاهرة أو موضوع مرتبط بعصابات الأحياء ، وتمكينها من كل المعطيات و الإحصائيات المتعلقة بذلك
- إعطاء الأولوية في البرامج المعدة للوقاية من عصابات الأحياء لمعالجة الظواهر الأكثر تأثيراً في أوساط الشباب .
- تنفيذ توجيهات اللجنة الوطنية المتعلقة بنشاطها وتلك المتعلقة بتوجيه الاهتمام إلى شكل معين من أشكال جرائم عصابات الأحياء
- تبليغ الجهات القضائية المختصة عن الأفعال التي تصل إلى علمها و التي يحتمل أن تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر .
- تقديم اقتراحات إلى السلطات المحلية أو إلى اللجنة الوطنية قصد إنجاز مرافق عمومية ، أو اتخاذ كل التدابير للوقاية من عصابات الأحياء.
- إعداد تقارير دورية وتقرير سنوي ترسل إلى اللجنة الوطنية عن تقييم وضعية عصابات الأحياء في الولاية و ما تم إنجازه للوقاية منها .[1]

ب-وسائل اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء :

يشير إلى الأساليب التي اتخذت للحد من الجريمة في الأحياء ومعاملة المجرمين وكثيرا ما تركز على استخدام العقوبات الجنائية كوسيلة لردع الناس عن ارتكاب الجرائم وبصورة مؤقتة أو دائمة ويستخدم هذا القانون لمن ارتكبوا جرائم بالفعل وأيضا يمنع الجريمة من الانتشار في نطاق واسع في بعض البلدان، و يكون المخول لمكافحة الجريمة هي الشرطة و الدرك الوطني :

-**<u>الشرطة</u>:** هي مجموعة من الأشخاص مخولين من قبل الدولة لحماية الممتلكات و الحد من الاضطرابات المدنية، المصطلح مربوط في الغالب بخدمات الشرطة في دولة ذات سيادة مخولة لهم ممارسة سلطة الشرطة لتلك الدولة في المجال القانوني في الإقليم المحدد لمسؤوليتها . قوات الشرطة غالبا ما تعرف بأنها تختلف عن الجيش و التنظيمات أخرى المشاركة في الدفاع عن الدولة ضد المعتدين الأجانب، و مع ذلك الدرك هي وحدات عسكرية في محل الشرطة المدنية.[2]

أمال زواوي المرجع السابق ، ص[1]1455

امال زواوي ، المرجع السابق ' ص [2]1456

الفصل الرابع:
المعالجة المنهجية والميدانية للدراسة

1. مجالات الدراسة
2. المنهج المعتمد
3. العينة وكيفية اختيارها
4. ادوات جمع البيانات

تمهيد :

من المتعارف عليه أن حقل علم المناهج يتضمن مجموعة من الأنماط للدراسات العلمية، ولعل من أبرزها الدراسات السوسيولوجية ،حيث يتم تصنيفها من خلال أسس و معايير مختلفة ، لعل من ابرز هذه المعايير معيار مدى توفر الرقم المعرفي حول الظاهرة المطلوب دراستها، و لما كان الهدف من الدراسة الحالية هو التعرف و الكشف عن دور الأمن الجواري في القضاء على عصابات الأحياء و دورها في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل بين المواطنين و كذلك الوقوف عند أهم العوامل و المتغيرات التي تتدخل في تحديد نوع هذه الاتجاهات فإنه لتحقيق هذا الغرض اتبعنا خطوات منهجية تمثلت في إجراء دراسة أولية وتحديد منهج الدراسة وعرض عينتها مكان وزمان إجراءها ، أداة الدراسة والتقنيات الإحصائية المستعملة والتي سيتم عرضها كالآتي:

1. مجالات الدراسة:

- **أهمية اختيار مجال الدراسة:**

تُعدّ مجالات الدراسة عنصرًا هامًا للغاية، حيث يجب أن تتناسب مع موضوع الدراسة والأهداف المرجوة منها .لذلك، من الضروري إبلاء هذا الجانب اهتمامًا خاصًا لضمان إمكانية اختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة

أولا : المجال المكاني

يتمثل المجال المكاني في الوعاء الجغرافي أو الرقعة الجغرافية التي سوف تستقطب الباحث لا جراء دراسته الميدانية , ولقد تم تحديد مدينة المحمل من خلال حي النصر كميدان للدراسة.

- **المجال العام :**

- **المحمل:** بلدية من بلديات ولاية خنشلة تقع في جبال الأوراس (أوراس النمامشة) وسكانها معظمهم من الشاوية . وتبعد عن عاصمة الولاية 7 كيلومتر شرقا وتعتبر ثاني أكبر تجمع سكاني في الولاية حيث يفوق عدد سكانها 38.706 نسمة.وهم بطن من بطون الزناتة في الاوراس والمغرب الإسلامي الكبير. وتحتوي البلدية على تجمعات سكنية هي :

- **تازقاغت**: يقطن بها حوالي 50003 نسمة
- **أولاد عزالدين**: يقطن بها حوالي 3000 نسمة
- **اشرثيثن**: يقطن بها حوالي 500 شخص
- **أولاد امراح**:يقطن بها حوالي 300
- **ريف و ايلال** ومنطقة جبال المحمل.

وتتوزع ما يقارب 7000 نسمة على الأرياف متفرقة بين مقر البلدية "تازقاغت" وقرية "أولاد عزدين" وقرية ايشرثيثن وبعض القرى الصغيرة الأخرى الممثلة لأعراش سكان البلدية.ومن الآثار القديمة الدالة على اعمار المنطقة منذ قرون يوجد ضريح من أضرحة الآثار الرومانية ضريح سدياس

1. **المجال الخاص:**

حي النصر من الأحياء التي عرفت تواجد سكاني خلال السنوات الأخيرة و خصوصا في ظل غياب سياسة تخطيط سكني منظمة و مدروسة تم تعميره خلال العشريات الأخيرة يقع شرق مدينة المحمل بحيث تعرض معظم الأراضي العقارية للنهب في السنوات العشرين الأخيرة مما أدى إلى عمليات نزوح غير منتظمة لهذه المنطقة و الذي أصبح حي معروف ببلدية المحمل الذي تم اختياره لدراسة مجتمع البحث

ثانيا : المجال الزماني :

أخذت الدراسة فترة زمنية كانت موزعة حسب ما تقتضيه معالجة الموضوع حيث تم الشروع في الدراسة منذ نهاية شهر جانفي 2024 ، وبعد الإلمام بالموضوع من حيث المعالجة النظرية : كانت فترة الدراسة الميدانية خلال شهري ماي جوان 2024

ثالثا : المجال البشري:

ويقصد به العينة أي الأفراد المبحوثين المشاركين في الدراسة الميدانية" وهو المجال الذي يتم منخلاله اخذ عينة البحث، ويضمن كل ما يتعلق بخصائص و مواصفات العينة ".

و قد قمنا باختيار مجموعة من الأفراد من الأسر و العائلات 266 الذين يقطنون حي النصر و كان عددهم ستون (60) فردا

.

2. **منهج الدراسة:**

نظرا لطبيعة هذه الدراسة والتي تستهدف معرفة لدور الأمن الجواري في القضاء على عصابات الأحياء اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي والذي يعرف بأنه مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع المراد دراسته اعتمادا على جميع الحقائق و البيانات وتصنيفها ومعالجتها و تحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها و الوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة ،وعلى الرغم من أن الوصف الدقيق المتكامل هو الهدف الأساسي للبحوث الوصفية إلا أنها كثيرة ما تتعدى الوصف إلى التفسير وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة و قدرة الباحث على التفسير و الاستدلال .1

[1] بشير صالح الرشدي ،مباحث البحث التربوي ، دار الكتاب الحديث ،الطبعة 1،الكويت ،2000،ص22.

دواعي اختيار المنهج الوصفي :

ولأن اختيار المنهج يستمد من طبيعة المشكلة المراد دراستها و بحثها و أهداف الدراسة ، لذا كاناضطراريا حسب منهجية الدراسة وطبيعتها الاعتماد على المنهج الوصفي ، ولأن دراستنا تنتمي إلى مجال الدراسات الوصفية التي تتخذ من العينة كمجتمع بحث من خلاله يتم الوقوف والتزود بجميع التفاصيل و المعلومات عن الدور الذي تلعبه السلطات الأمنية في الحد من تغلغل عصابات الأحياء بمدينة خنشلة و ببلدية المحمل على وجه الخصوص ، إلى جانب أن هذا المنهج يتيح للباحث التزود بمعرفة تفصيلية خاصة بمشكلة البحث المراد دراستها من خلال الوقوف على انتشار في ظاهرة عصابات الأحياء في المدن الجزائرية على العموم و بمدينة خنشلة ، ولأن الضرورة تقتضي اللجوء الى استخدام المنهج التاريخي " الذي يتمثل في مجموعة القواعد و الإجراءات التي يتبعها الباحث في جمع المادة التاريخية ودراستها ونقدها وتحليلها ثم استخلاص النتائج و التعميمات منها ".

و لهذا فإن المنهج التاريخي "يقوم بتتبع الظاهرة أو موضوع الدراسة خلال فترة زمنية معينة ، ودراسة العوامل التي تأثرت بها ووضعها القائم ، بهدف تفسيرها في سياقها التاريخي و استخلاص النتائج المترتبة عنها بما يتيح الفهم المتعمق لماضيها و التعرف الموضوعي لاتجاهاتها في المستقبل ".[1]

3. العينة وكيفية اختيارها

العينة هي مجموعة جزئية من المجتمع لها نفس خصائصه الأصلية التي تنتمي إليه ويكون الغرض منها الحصول على معلومات مرتبطة بالمجتمع عن طريق اختيار عدد من الأشخاص للدراسة يمثلون المجتمع) أي هي نموذج يشمل جزء من وحدات المجتمع الأصلي يكون ممثلا له تمثيلا جيدا ،بحيث يحمل صفاته المشتركة ,وهذا النموذج أو الجزء يغنى الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات .ويتم اختيار العينة وفقا لأسس وأساليب علمية متعارف عليها وبتعريف أخر إن العينة هي اختيار جزء من الكل وهذا الجزء يتكون تشكيليا للكل والعينة هي عملية تأتي لتسهيل البحث العلمي تعطي نتائج على العموم دقيقة وتجيب على معظم أسئلة الموضوع أو بصيغة أخرى هي عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا ويشترط فيها أن تكون ممثلة لمجتمع البحث في الخصائص والسمات. فالعينة إذن هي جزء من المعين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله ووحدات العينة قد تكون أحياء أو شوارع أو مدن أو غير ذلك

العينة : وفي هذه الدراسة تم اختيار العينة العشوائية ، حيث اعتمد فيها الباحث وهي أبسط أنواع العينات في طريقة استخراج عينة من السكان أو العناصر في مجتمع معين بطريقة عشوائية تمامًا، دون تحديد مسبق أو اتباع أي نمط معين. ويتم اختيار الأفراد أو العناصر للعينة بطريقة تكون فيها فرصة كل فرد أو عنصر للانتقاء وهذه العملية تهدف إلى تمثيل السكان الأصليين أو .متساوية، وذلك من خلال عملية الاختيار العشوائي العناصر بشكل كامل وموجه للتحليلات الإحصائية أو البحوث العلمية دون تحيز. وتُعد العينة العشوائية من

[1] خالد حامد ، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية ، جور للنشر والتوزيع ، المحمدية : الجزائر 2008،1،ص50.

الأساليب الأساسية في علم الاحصاء والأبحاث لأنها تساهم في ضمان حصول الباحثين على نتائج قابلة للتعميم إلى السكان الأصليين بدقة.

حجم العينة : تم اختيار 60 عينة من مجتمع بحث يتكون من 266عائلة .

4. أدوات جمع البيانات :

ولكون عملية جمع البيانات تعتبر من أهم مراحل البحث العلمي فمن خلالها تتحقق دقة وصحة النتائج و نجاعة الاستنتاجات العلمية في التحليل فلقد اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام ثلاث أدوات لجمع البيانات و تتمثل في (الملاحظة المباشرة ، المقابلة،الاستمارة) وقد نجم على استغلال هذه الأدوات في تسهيل إجراء الدراسة الميدانية بشكل بسيط ساعد في التزود على بعض التفسيرات إلى سوف يتم استغلالها في تحليل النتائج و تفسيرها ، إلى جانب مساهمتها في إبراز الإشكال الخاص بالموضوع .

- **الملاحظة المباشرة :**

الباحث يقوم بالملاحظة المباشرة من خلال المصدر ، حيث يكون الباحث هذا في اتصال مباشر مع الظواهر التي يلاحظها .1

تم الاعتماد على استخدام الملاحظة المباشرة من خلال معايشة مجتمع البحث و تسجيل الملاحظات التي تخدم الدراسة .

- **الاستمارة**

تعد الاستمارة بأنواعها المختلفة من أهم أدوات البحث في العلوم الاجتماعية، وأكثرها شيوعا و انتشارا ، كونها تتسم بالشمول والاتساع، ومنه فهي عبارة عن وعاء يضم مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على معلومات تدور حول موضوع أو موقف أو مشكلة معينة. 2 لقد صيغت أسئلة الاستمارة انطلاقا من مشكلة الدراسة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ، بالإضافة إلى الفرضيات، حيث قام الباحث بإنجاز استمارة تجريبية عرضت على الأستاذ المشرف ، وبناءا على ذلك تمت عملية إعادة تنسيق الاستمارة وتعديلها في صورته.

[1] عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ،ديوان المطبوعة الجامعية (د.ط) ،الجزائر 2001،ص :82

الفصل الخامس:

تحليل البيانات و تفسيرها

1- تحليل و تفسير البيانات الميدانية

2- نتائج الدراسة

1. تحليل وتفسير البيانات الميدانية

أ- البيانات المتعلقة بالحالة الشخصية

جدول رقم(01)توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	من18الى 30 سنة	من 31سنة الى 40 سنة	من 41 سنة الى 50سنة	اكثرمن 50 سنة	المجموع
التكرارر	9	14	18	9	%60
النسبة	15	2.33	30	15	%100

تحليل الجدول رقم (01):

من خلال الجدول : نستنتج ما يلي :

- الفئة العمرية من 18 إلى 30 سنة: تمثل 15% من العينة، ويبلغ عددها 9 أفراد.
- الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة: تمثل حوالي 23.33% من العينة، ويبلغ عددها 14 فردًا.
- الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة: تمثل حوالي 30% من العينة، ويبلغ عددها 18 فردًا.
- الفئة العمرية أكثر من 50 سنة: تمثل 15% من العينة أيضًا، ويبلغ عددها 9 أفراد.

❖ **توزيع الأعماروالنسب المئوية:**

- يُظهر التوزيع العمري تنوعًا في العينة، مع توزيع متساوٍ نسبيًا بين الفئات العمرية المختلفة.النسب المئوية تعكس الوزن النسبي لكل فئة عمرية ضمن العينة، حيث يتمثل كل فرد في نسبة مئوية من إجمالي عدد العينة

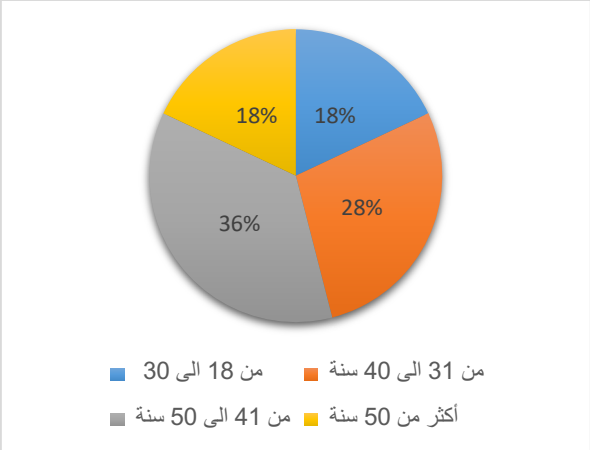

دائرة نسبية رقم (1): توضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

جدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	13	%21.66
متزوج	41	%68.33
أرمل	4	%6.66
مطلق	2	%3.33
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(02) :

يُظهر الجدول أن 68.33% من العينة متزوجون، في حين يبلغ عدد العزاب 13 فردًا ما يعادل 21.66% من العينة; .بالمقارنة، يشكل الأرامل 6.66% من العينة (4 أفراد)، والمطلقون 3.33% من العينة 2 فرد.، كما يظهر الجدول اختلافًا واضحًا في توزيع الحالات العائلية، مع تفوق واضح للمتزوجين على باقي الفئات العائلية.يمكن استخدام هذه المعلومات لفهم ديناميكيات العلاقات الاجتماعية داخل العينة ومقارنتها بالمعدلات العامة في المجتمع.باستخدام هذا التحليل، يمكن للباحثين فهم العلاقات بين الحالة العائلية والعوامل الاجتماعية الأخرى وكذلك تأثير ذلك على السلوك والاتجاهات في المجتمع.

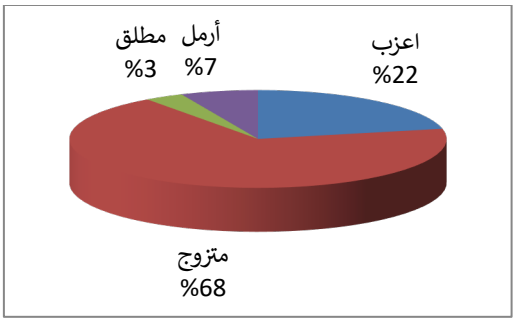

دائرة نسبية رقم (2):توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

جدول رقم (03):توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
ابتدائي	16	%27
متوسط	14	%.23
ثانوي	18	%30
جامعي	12	%20
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(03) :

يُظهر الجدول توزيع الأفراد حسب المستوى العلمي في العينة. و تشير الأرقام إلى أن هناك 16 فردًا حصلوا على مستوى تعليمي ابتدائي، و14 فردًا حصلوا على مستوى تعليمي متوسط، 18 فردًا حصلوا على مستوى تعليمي ثانوي، و12 فردًا حصلوا على مستوى تعليمي وتوضح الأرقام اختلافًا في توزيع المستوى العلمي بين الأفراد في العينةويمكن استخدام هذه المعلومات لفهم توزيع مستوى التعليم في العينة وتقديم تقييم لتعليم العينة بشكل عام.

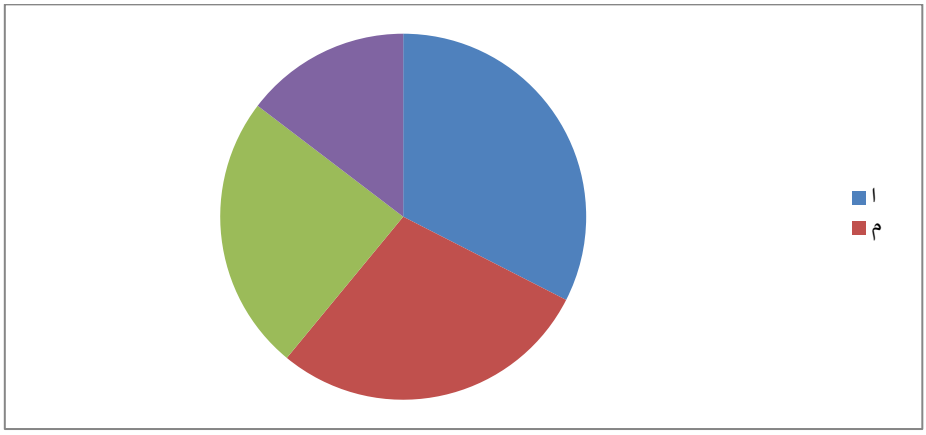

دائرة نسبية رقم (3):توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسبالوضعية المهنية

المهنة	التكرار	النسبة
موظف	28	%46.66
طالب	8	%13.33
بطال	12	%20
مهنة أخرى	12	%20
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(04) :

يُظهر الجدول أن 46.66% من المبحوثين يعملون كموظفين.في حين أن 13.33% منهم يكونون طلابًا.وتبلغ نسبة البطالة 20%، بالإضافة إلى 20% أيضًا يعملون في مهن أخرى.وتبين النسب المئوية كيفية توزيع المبحوثين بالنسبة إلى كل فئة من المهن، حيث يبلغ إجمالي عدد العينة 60 فردًا:. ويوضح الجدول اختلافًا في توزيع المهن بين المبحوثين، مع تركيز أكبر على الوظائف ويمكن استخدام هذه المعلومات لفهم التوزيع الوظيفي في العينة.

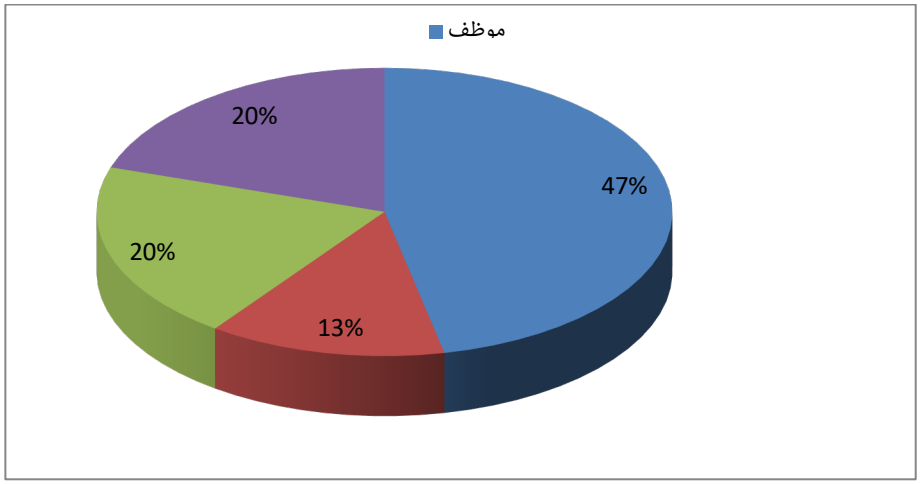

دائرة نسبية رقم (4):توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية

جدول رقم (05): الحالة الأمنية

توزيع أفراد العينة حسبرأي المبحوث في مدى توفر الأمن في الحي

المقابلة	التكرار	النسبة
نعم	48	%80
لا	12	%20
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(05) :

يضمن الجدول لتحليل آراء المبحوثين حول مدى توفر الأمن في الحي. يُظهر الجدول توزيع الآراء بين المبحوثين حيث أشار 80% منهم إلى توافر الأمن في الحي، بينما رأى 20% عدم وجود الأمن. يُظهر هذا التوزيع تباينًا في الآراء بين المبحوثين. يمكن استخدام هذه المعلومات لفهم مدى الوعي بمستوى الأمن في الحي وتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تحسين لتعزيز الشعور بالأمان والاستقرار.

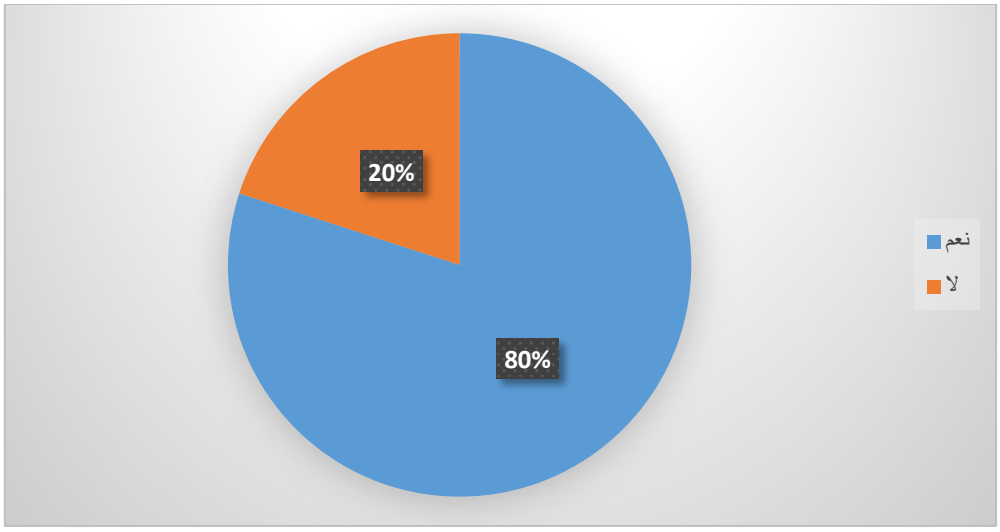

دائرة نسبية رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في مدى توفر الأمن من عدمه بالحي

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في المؤسسة الأمنية الأكثر تواجد بالحي

المؤسسة	التكرار	النسبة
الدرك الوطني		
الشرطة الجوارية	42	%70
كلاهما	8	%13.33
لا اعرف	10	%16.66
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(06) :

يظهر هذا الجدول أن 70% من المبحوثين يرون أن الشرطة الجوارية هي المؤسسة الأمنية الأكثر تواجدًا في المدينة ، في حين أن 13.33% يرون أن كل من الدرك الوطني والشرطة الجوارية متواجدين، و16.66% لا يعرفون. يمكن استخدام هذه المعلومات لفهم تقدير المجتمع لأداء المؤسسات الأمنية في الحي وتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تعزيز أو تطور.

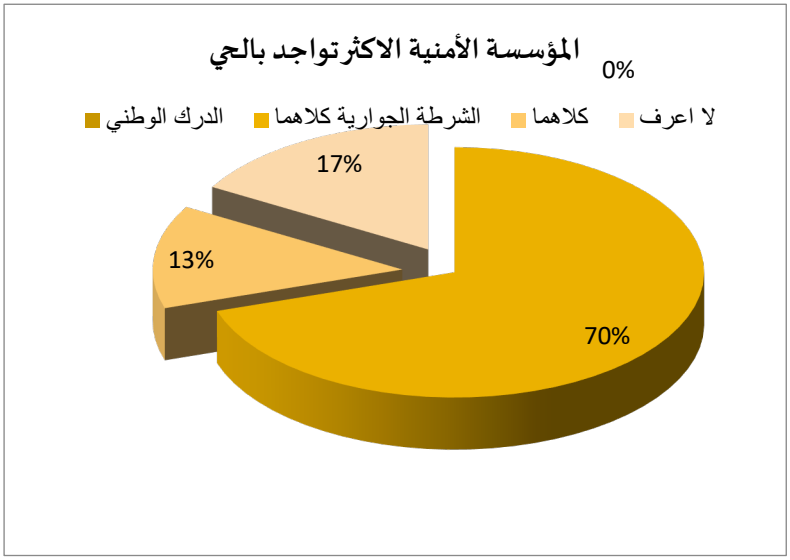

دائرة نسبية رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في المؤسسة الأمنية الأكثر تواجد بالحي

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في دور الأمن الجواري في تأمين أحياء المدينة

المشاركة	التكرار	النسبة
ايجابي	57	%95
سلبي	01	%1.66
رأيأخر	02	%3.33
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(07) :

يوضح الجدول رقم (07)دور الأمن الجواري في تأمين أحياء المدينة من خلال توزيع الآراء بين المشاركين. يظهر التحليل أن الأغلبية الساحقة من المشاركين (95%) يعتبرون دور الأمن الجواري إيجابيًا في تعزيز الأمان داخل أحياء المدينة، مما يعكس ثقة كبيرة في فعالية هذا النوع من الأمن. في المقابل، هناك نسبة ضئيلة جدًا من المشاركين (1.66%) يرون أن دور الأمن الجواري سلبي، مما يشير إلى وجود قلة قليلة غير راضية عن أدائه. أما نسبة 3.33% من المشاركين فلديهم آراء أخرى لم تندرج تحت التصنيفين الإيجابي والسلبي. بالإجمال، يعكس هذا الجدول تقييماً إيجابياً كبيراً لدور الأمن الجواري في تأمين أحياء المدينة، مع بعض الآراء المتفرقة التي تتطلب مزيداً من الفهم والتحليل لتعزيز فعالية هذا الدور وتحقيق رضا كامل لدى جميع السكان

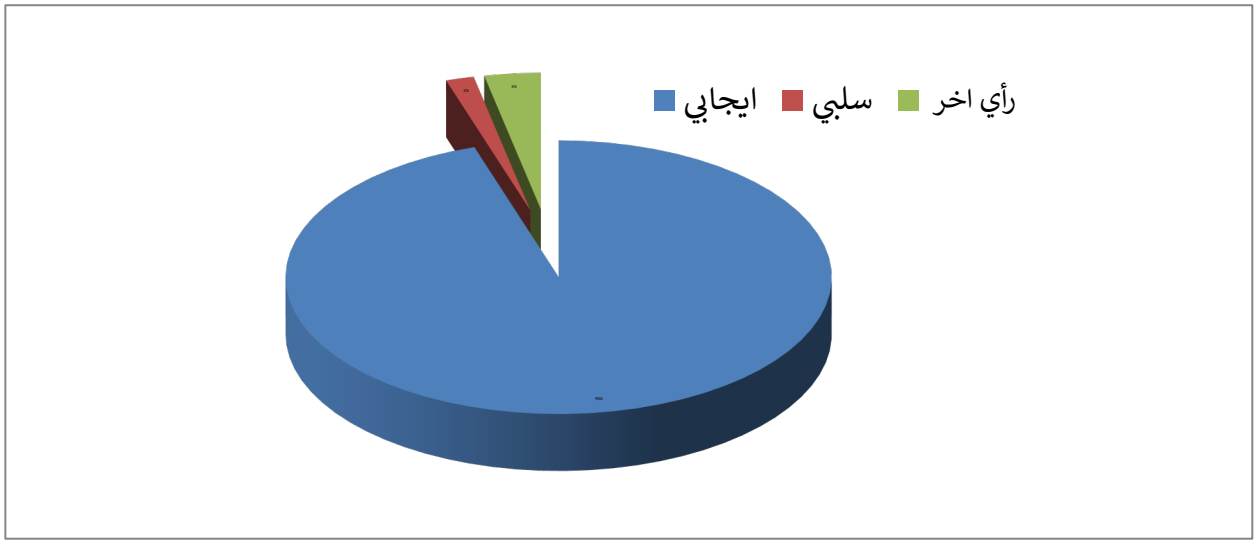

دائرة نسبية رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في تقييم دور مؤسسة الأمن الجواري

جدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب نظرتهم لعلاقة التعامل بين المؤسسات الأمنية الجوارية بالمدينة و سكانها

المشاركة	التكرار	النسبة
علاقةعمل مستمرة		
تكامل	48	80
ظرفية	08	%%13.33
لا توجد علاقة	4	%6.66
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(08) :

وضح جدول رقم (08)العلاقة بين المؤسسات الأمنية الجوارية بالمدينة وسكانها من خلال تصنيف نوع العلاقة وأعداد المشاركين في كل فئة. يشير التحليل إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين (80%) يرون أن العلاقة تتسم بالتكامل، مما يعكس تعاوناً وثيقاً وتفاعلاً مستمراً بين الأمن الجوار والسكان في المدينة. بالإضافة إلى ذلك، يرى 13.33% من المشاركين أن العلاقة ظرفية، مما يشير إلى أن التفاعل يحدث فقط في ظروف أو مواقف معينة وليس بشكل دائم. بينما يرى 6.66% من المشاركين أنه لا توجد علاقة بين الأمن الجوار والسكان، وهو ما يعبر عن وجود قلة من الأفراد الذين لا يشعرون بأي تواصل أو تفاعل مع المؤسسات الأمنية. بالإجمال، يعكس هذا الجدول وجود علاقة إيجابية في معظمها بين المؤسسات الأمنية الجوارية وسكان المدينة، مع بعض الحالات التي تتطلب تعزيز التواصل لضمان تعاون دائم وشامل

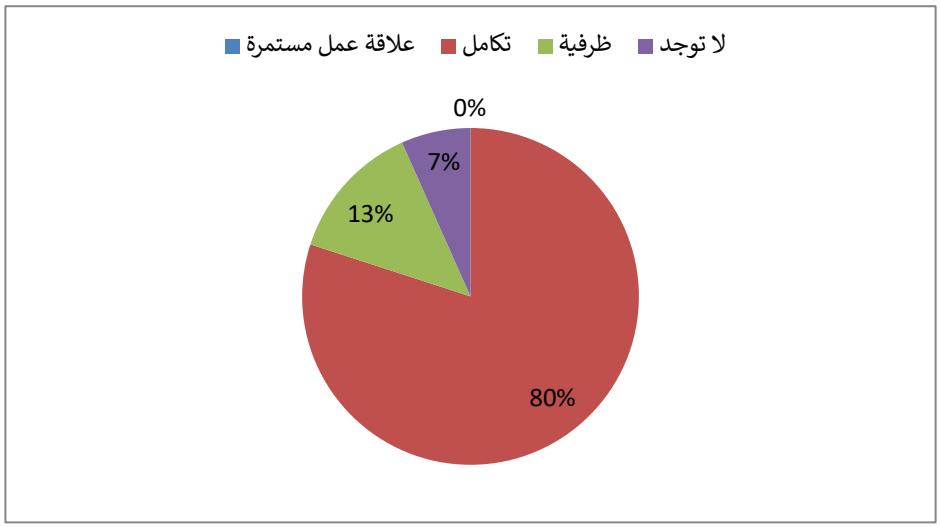

دائرة نسبية رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب نظرتهم للعلاقة بين مؤسسة الأمن والسكان

جدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في تواجد عصابة بالحي

المشاركة	التكرار	النسبة
نعم	45	%75
لا	15	%25
المجموع	60	100%

تحليل الجدول رقم(09) :

تحليل هذا الجدول يُظهر أن 75% من المبحوثين يؤكدون تواجد العصابات في الحي، بينما 25% منهم يرون عدم وجود عصابات. يُشير هذا التوزيع إلى أن ثلاثة أرباع المبحوثين يعتقدون بوجود مشكلة أمنية تتعلق بالعصابات، مما يعكس الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير أمنية فعّالة للحد من هذه الظاهرة. تعكس هذه النتيجة الشعور العام بعدم الأمان لدى غالبية سكان الحي، مما يستدعي تدخل الجهات الأمنية بشكل أكبر لتعزيز الأمان والاستقرار في المنطقة. يمكن استخدام هذه البيانات لتوجيه جهود الشرطة والأجهزة الأمنية نحو المناطق التي تشهد نشاطات للعصابات أكثر والعمل على تحسين الأوضاع الأمنية في المدينة

جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم من مسؤوليته محاربة العصابات

المشاركة	التكرار	النسبة
الأمن الجواري لوحده	02	%4
مشتركة بين الجميع	55	%92
أخرى	03	%5
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(10) :

تشير البيانات إلى أن هناك اتفاقًا كبيرًا بين المشاركين على أن محاربة عصابات الأحياء تتطلب جهدًا مشتركًا من جميع الأطراف المعنية. غالبية المشاركين (92%) يؤمنون بأن مواجهة هذه المشكلة تستلزم تعاونًا واسعًا بين الأسرة، المدرسة، المجتمع، والأجهزة الأمنية، مما يعكس فهمًا شاملاً لتعقيدات المشكلة وضرورة العمل الجماعي لحلها. من جهة أخرى، النسبة الصغيرة من المشاركين الذين يعتقدون أن المسؤولية تقع على الأمن الجواري لوحده (4%) أو الذين لا يعرفون من المسؤول (5%) تشير إلى الحاجة لمزيد من التوعية حول أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات في محاربة العصابة.

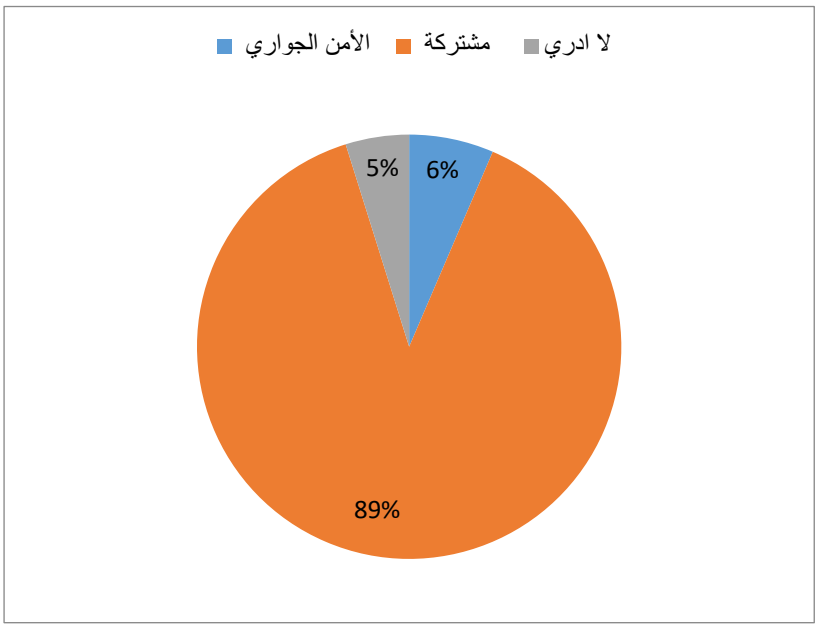

دائرة نسبية رقم (10) : توزيع أفراد العينة حسب وجهة نظرهم من من مسؤوليته محاربة العصابات

جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم لتهديد من طرف عصابات الأحياء

المشاركة	التكرار	النسبة
نعم	28	%47
لا	32	%53
المجموع	60	100%

تحليل الجدول رقم(11) :

تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من المشاركين (47%) قد تعرضوا لتأثير أو تهديد من عصابات الأحياء، مما يعكس خطورة الوضع وأثره المباشر على الأفراد. من جهة أخرى، النسبة الأكبر قليلاً من المشاركين (53%) لم يتعرضوا لأي تهديد، مما يشير إلى أن تجربة التعرض لعصابات الأحياء قد تختلف باختلاف المناطق أو الظروف الفردية.

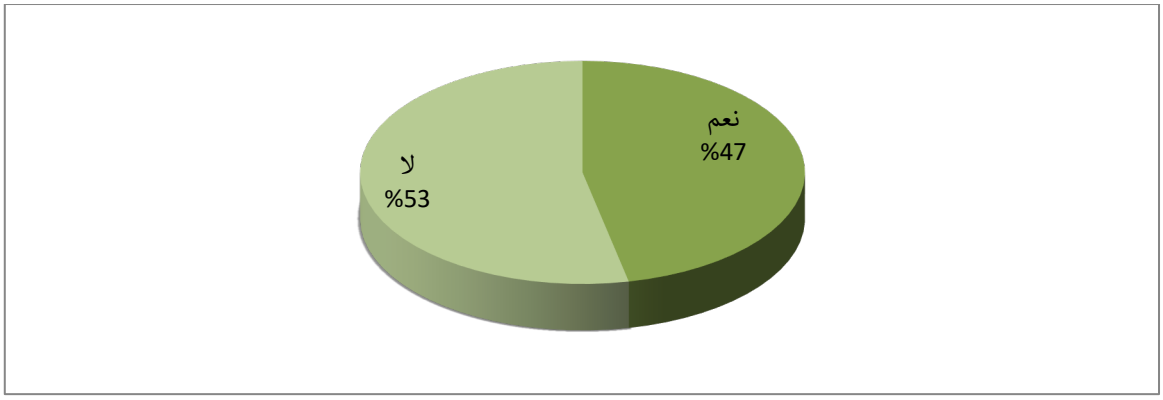

دائرة نسبية رقم 11) : توزيع أفراد العينة حسب تعرضهم لتهديد من طرف عصابات الأحياء

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسبرأيهم في أسباب انتشارعصابات الأحياء في المدينة

المشاركة	التكرار	النسبة
عياب الرقابة الأمنية	0	0
اسباب اجتماعية	45	75
اسباب اقتصادية	15	25
اسباب اخرى	0	0
المجموع	60	100

تحليل الجدول رقم12) :

يُظهر أن الأسباب الاجتماعية هي العامل الرئيسي في انتشار عصابات الأحياء في المدينة، حيث أشار 75% من المبحوثين إلى ذلك. في حين أن 25% من المبحوثين يرون أن الأسباب الاقتصادية هي المسؤولة عن انتشار العصابات. يلفت الجدول الانتباه إلى أن غياب الرقابة الأمنية والأسباب الأخرى لم يتم الإشارة إليها كعوامل مؤثرة، حيث حصلت كل منهما على نسبة 0.%

تُظهر هذه النتائج أن المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري، قلة الفرص الشبابية، والعلاقات الاجتماعية غير المستقرة تلعب الدور الأكبر في تفاقم ظاهرة عصابات الأحياء. تليها المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، والتي تؤدي إلى دفع الأفراد نحو الانخراط في نشاطات العصابات كمصدر للرزق أو للبحث عن الانتماء.

تعكس هذه النتائج الحاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة هذه الظاهرة، تتضمن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأحياء المتضررة. يمكن للجهات المسؤولة العمل على تعزيز البرامج الاجتماعية التي تدعم الأسر والشباب، بالإضافة إلى توفير فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية لتقليل الدوافع الاقتصادية للانخراط في العصابات. تعزيز الرقابة الأمنية يمكن أن يكون جزءًا من الحل، لكن التركيز الأكبر يجب أن يكون على معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة.

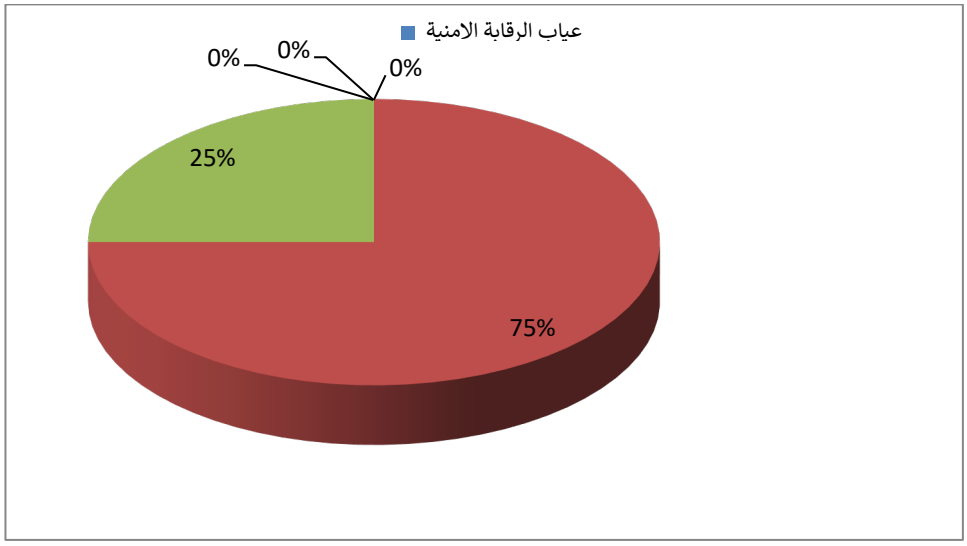

دائرة نسبية رقم (12):توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في أسباب انتشارعصابات الأحياء في المدينة

.

جدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب إشاراتهم لوجود تدخلات للأمن الجواري بأحياء المدينة

المشاركة	التكرار	النسبة
نعم	55	92
لا	5	8
المجموع	60	100

تحليل الجدول رقم(13) :

تحليل هذا الجدول يُظهر أن 92% من المبحوثين أشاروا إلى وجود تدخلات سابقة للأمن الجواري في أحياء المدينة، بينما 8% منهم لم يلاحظوا أي تدخلات.هذا التوزيع يعكس وعيًا كبيرًا بجهود الأمن الجواري في المنطقة، ويؤكد أن الغالبية العظمى من السكان شهدوا أو علموا بتلك التدخلات. يمكن أن تكون هذه التدخلات قد ساهمت في تعزيز الأمن والاستقرار في الأحياء المستهدفة، كما يمكن أن تكون قد ساهمت في بناء الثقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية.من المهم استغلال هذه البيانات في توجيه الجهود المستقبلية لتعزيز الأمن في الأحياء من خلال الاستمرار في التدخلات الفعالة. يمكن أيضًا التركيز على التواصل مع نسبة الـ8% التي لم تلحظ تدخلات سابقة، لضمان إشراك الجميع في جهود تحسين الأمن والاستفادة من التدخلات بشكل متساوٍ. تعزيز البرامج المجتمعية وزيادة التواجد الأمني يمكن أن يكون لهما تأثير إيجابي مستدام على الأمان المجتمع.

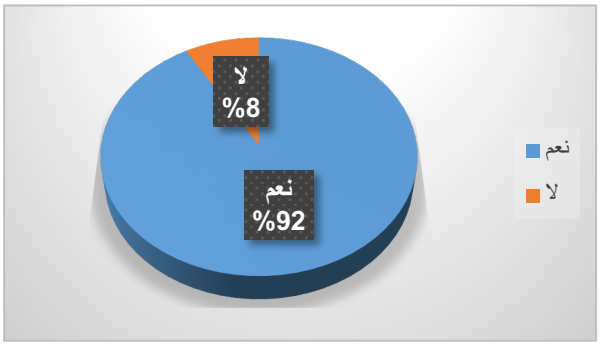

دائرة نسبية رقم (13):توزيع أفراد العينة حسب إشاراتهم لوجود تدخلات للأمن الجواري بأحياء المدينة

جدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب اتصالاتهم بالرقم الأخضر الموفر من السلطات الأمنية

المشارك	التكرار	النسبة
سبق وان اتصلت	2	%3.5
لم اتصل	38	%63
لا اعلم بوجوده	12	%20
متردد	8	%13.5
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(14) :

تشير نتائج الجدول إلى أن هناك استخدامًا محدودًا للرقم الأخضر المقدم من السلطات الأمنية، مع وجود نسبة كبيرة من المواطنين الذين لم يستخدموه أو غير مدركين لوجوده. هذا يعكس حاجة ملحة لتعزيز التوعية حول هذه الخدمة وأهميتها في تحسين التواصل بين المواطنين والسلطات الأمني.

النسبة العالية من المشاركين الذين لم يتصلوا بالرقم الأخضر (63%)، والنسبة الكبيرة من الذين لا يعلمون بوجوده (20%)، تشير إلى ضرورة تطوير حملات إعلامية فعالة لتعريف المواطنين بالرقم الأخضر وتشجيعهم على استخدامه عند الحاجة. كما أن التردد الملحوظ (13.5%) يستدعي النظر في تحسين الثقة بين المواطنين والسلطات الأمنية من خلال ضمان سرية وحماية المبلغين.

جدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب اكبرفئة تعرضا للعصابات

المشاركة	التكرار	النسبة
شيوخ	6	%10
نساء	24	%40
أطفال	4	%6.5
شباب	26	%43.5
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(15) :

تشير نتائج الجدول إلى أن الشباب والنساء هما الفئتان الأكثر تعرضًا للعصابات، حيث أن الشباب يمثلون 43.5% والنساء 40% من الحالات. هذا يعكس أهمية اتخاذ إجراءات خاصة لحماية هؤلاء الفئات وتعزيز الوعي الأمني لديهم. بيع الممنوعات

الشيوخ والأطفال، رغم أنهم أقل عرضة حسب الجدول، لا يزالون بحاجة إلى الحماية والدعم لضمان سلامتهم من التهديدات المحتملة من العصابات. إن تباين نسب التعرض بين الفئات يعكس الحاجة إلى استراتيجيات مختلفة تتناسب مع كل فئة لحمايتهم بفعالية.

جدول رقم (16): أعمار أفراد العصابات حسب رأي المبحوثين

المشاركة	التكرار	النسبة
18 سنة	**24**	**%40**
من 21 الى 30 سنة	**24**	**%40**
31من الى 40 فأكثر	**12**	**%20**
المجموع	**60**	**%100**

تحليل الجدول رقم(16:

يظهر الجدول رقم 16 توزع أعمار أفراد العصابات كما أشار إليها المبحوثين. يُلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر شيوعًا بين أفراد العصابات هي من 26 إلى 35 سنة، حيث تشكل هذه الفئة 41.67% من إجمالي عدد أفراد العصابات. تليها الفئة العمرية من 18 إلى 25 سنة بنسبة 33.33%. هذا يشير إلى أن غالبية أفراد العصابات هم من الشباب البالغين، مما يعكس احتمال تورطهم في نشاطات العصابات في ذروة عمرهم الإنتاجي.

الفئة العمرية من 36 إلى 45 سنة تشكل 16.67%، مما يدل على تواجد أفراد أكبر سنًا ضمن العصابات، ولكن بنسبة أقل. أما الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 45 سنة فيمثلون 8.33% فقط من أفراد العصابات، ما يعكس قلة التواجد النسبي لهذه الفئة العمرية في العصابات.

من هذا التحليل، يمكن استنتاج أن معظم أفراد العصابات هم من الفئات العمرية الشابة، وهو ما يمكن أن يكون مرتبطًا بعوامل مثل البطالة، نقص الفرص التعليمية، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل أكبر على هذه الفئات العمرية. لذا، من المهم أن تركز التدخلات الوقائية والعلاجية على هذه الفئات العمرية لتقليل سبة انخراطهم في العصابات. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير برامج تعليمية وتدريبية لخلق فرص عمل جديدة للشباب للحد من انخراطهم في الأنشطة الإجرامية.

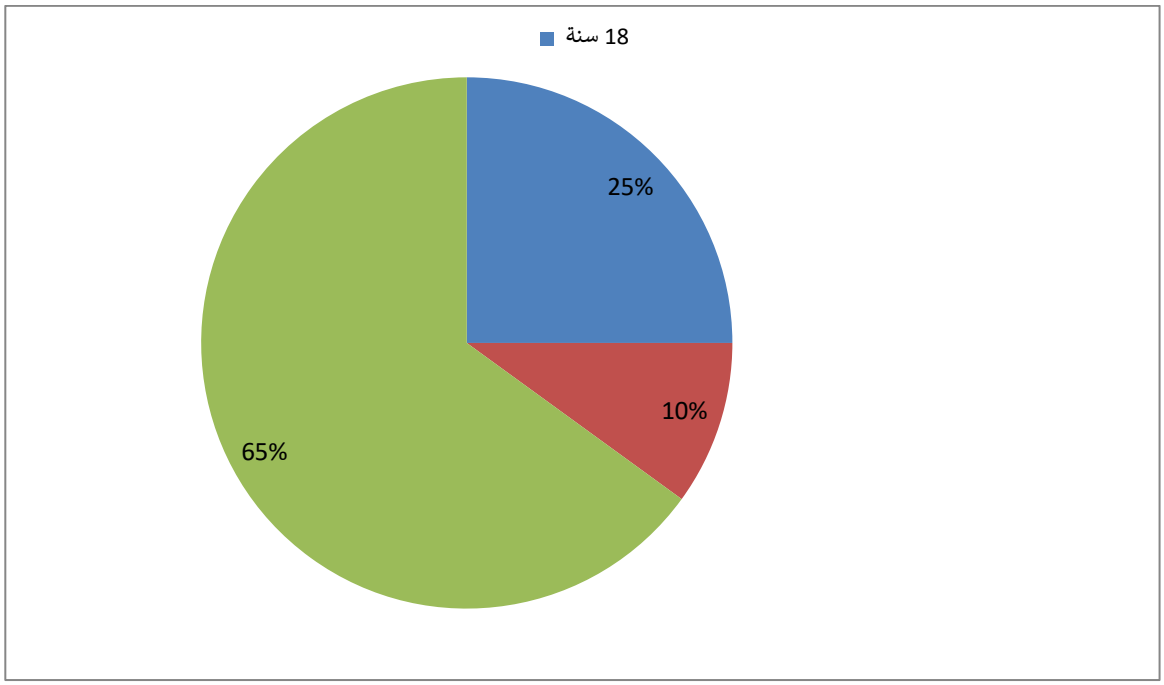

دائرة نسبية رقم (16):أعمار أفراد العصابات حسب رأي المبحوثين

جدول رقم (17): الأماكن الأكثر تواجد العصابات ت الأحياء بالمدينة حسب رأي المبحوثين

المشاركة	التكرار	النسبة
حي قديم	15	%25
حديثة	15	%25
أماكن منعزلة	30	%50
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(17) :

يُظهر الجدول أن الأماكن الأكثر تواجدًا لعصابات الأحياء تتنوع بين الأحياء القديمة، الأحياء الحديثة، والأماكن المنعزلة. نصف المبحوثين (50%) أشاروا إلى أن العصابات تتواجد بشكل أكبر في الأماكن المنعزلة، بينما توزع التواجد بالتساوي بين الأحياء القديمة والأحياء الحديثة بنسبة 25% لكل منهما.

هذه النتائج تعكس أن العصابات تفضل الأماكن الأقل رقابة والأكثر عزلة لتجنب الانتباه والأنشطة الأمنية. ومع ذلك، فإن تواجد العصابات أيضًا في الأحياء القديمة والحديثة يشير إلى انتشار أوسع لنشاطاتهم وعدم اقتصارها على نوع واحد من المناطق.

يمكن استخدام هذه البيانات لتوجيه الجهود الأمنية بشكل أكثر فعالية. يجب زيادة التواجد الأمني في الأماكن المنعزلة وتكثيف الدوريات والرقابة فيها، بالإضافة إلى تعزيز الأنشطة الأمنية في كل من الأحياء القديمة والحديثة. برامج الوقاية المجتمعية وتحسين الظروف المعيشية في هذه المناطق يمكن أن تسهم أيضًا في تقليل تواجد العصابات

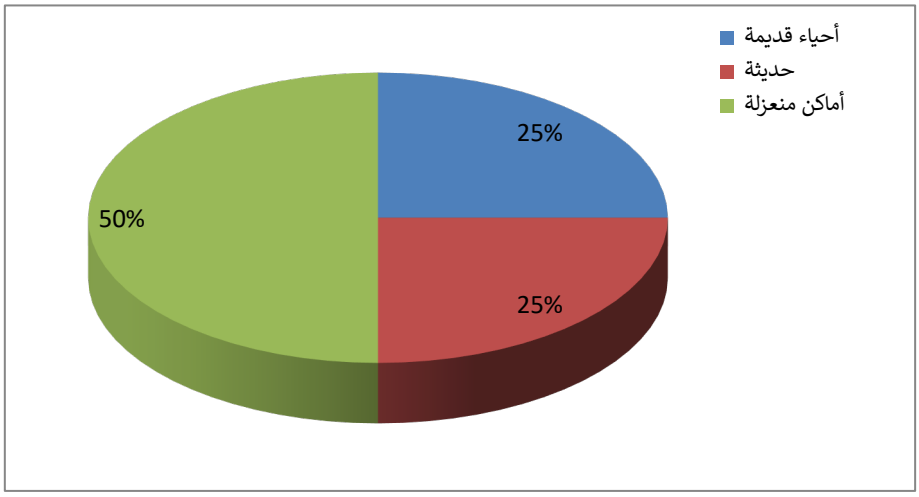

دائرة نسبية رقم (17): الأماكن الأكثر تواجدا لعصابات ت الأحياء بالمدينة حسب رأي المبحوثين

جدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم عن أغلب جرائم العصابات

المشاركة	التكرار	النسبة
سرقة و سطو	18	%30
اعتداءات	6	%10
بيع الممنوعات	36	%60
جرائم قتل	0	%0
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(18) :

تحليل هذا الجدول يُظهر توزيع الجرائم المرتكبة من قبل العصابات في المدينة. من الملاحظ أن بيع الممنوعات يشكل النسبة الأعلى من الجرائم بنسبة 60%، مما يشير إلى أن النشاط الأساسي للعصابات يتمحور حول تجارة غير مشروعة تؤثر سلبًا على المجتمع. تأتي جرائم السرقة والسطو في المرتبة الثانية بنسبة 30%، مما يعكس نشاط العصابات في الاعتداء على الممتلكات. الاعتداءات الجسدية تمثل 10% من الجرائم المرتكبة، بينما لم يتم الإبلاغ عن أي جرائم قتل يمكن استنتاج أن العصابات في المدينة تركز بشكل أساسي على الأنشطة التي تدر ربحًا ماليًا مثل بيع الممنوعات والسرقة، بينما تكون جرائم العنف الجسدي مثل الاعتداءات أقل انتشارًا.

جدول رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم عن الوضعية بعد تدخل الأمن و الحد من خطورة العصابات

المشارك	التكرار	النسبة
الأمن و الاستقرار	57	%95
حالة أمنة مؤقتة	03	%5
حالة غير أمنة	0	%0
المجموع	60	%100

تحليل الجدول رقم(19) :

تحليل هذا الجدول يُظهر تأثير تدخلات الأمن في الحد من خطورة العصابات على الوضعية الأمنية في المدينة. من الجدول، نجد أن 95% من المبحوثين أشاروا إلى تحقيق الأمن والاستقرار بعد تدخلات الأمن، بينما 5% منهم يرون أن الوضع أصبح آمنًا مؤقتًا. لم يذكر أي من المبحوثين أن الحالة بقيت غير آمنة.

هذه النتائج تشير بوضوح إلى فعالية تدخلات الأمن في تحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة المستهدفة. الغالبية العظمى من المبحوثين يشعرون بالأمان بعد هذه التدخلات، مما يعكس نجاح استراتيجيات الأمن المتبعة في تقليص نشاطات العصابات وتحقيق بيئة أكثر أمانًا.

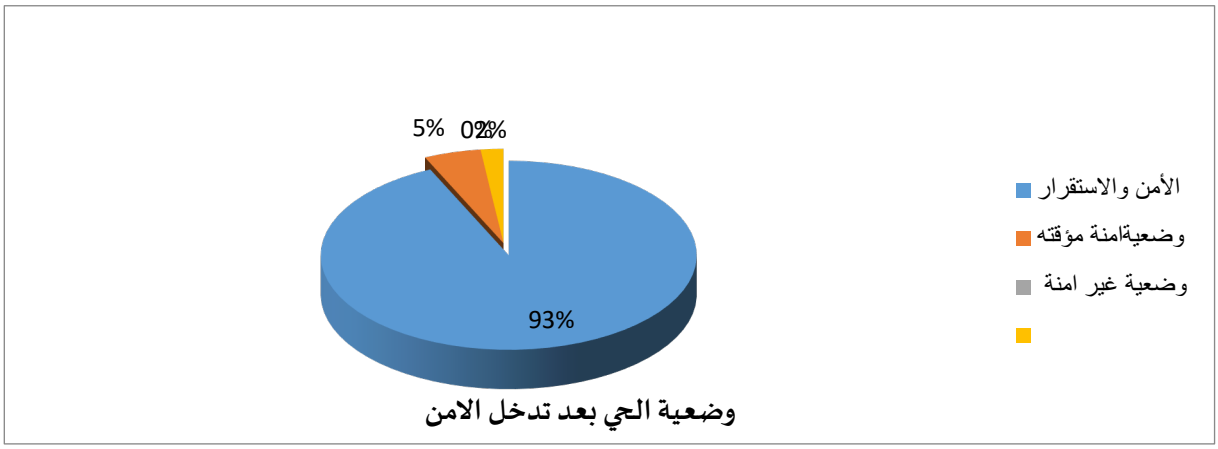

دائرة نسبية رقم (19) : توزيع أفراد العينة حسب رأيهم عن الوضعية بعد تدخل الأمن و الحد من خطورة العصابات

1نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

الفرضية الأولى : دور مؤسسات الأمن الجزار قي القضاء على العصابات دور فعالا و استراتيجي و لقد تحقق هذه الفرضية لان أغلب المبحوثين أشادوا بالدور الايجابي و السريع لمؤسسات الأمن الجواري من خلال التدخلات اليومية للقضاء على العصابات و كدا التواجد المكثف لمؤسسات الأمن بأماكن تواجد هذه العصابات

الفرضية الثانية : اثبت تصريحات المبحوثين إن عصابات الأحياء توغلت في المدن بشكل كبير كما أنها تتخذ أماكن متنوعة مركزا للقيام بالعمليات الإجرامية المتنوعة كما إن أعضاء هذه العصابات من جميع الأعمار

الفرضية الثالثة : أثبتت النتائج المتحصل عليها مع المبحوثين ان المواطن شريك فعلي في الحفاظ على الأمن من خلال الوعي و مساهمته في حفظ الأمن من خلال التعاون مع مؤسسات الأمن الجواري

2. **نتائج الدراسات على ضوء الدراسات السابقة** :

من خلال هذه الدراسة ، و من خلال النتائج المتحصل عليها ′ وبمقارنتها مع الدراسات السابقة تم التوصل الى مايلي:

- **تطابق النتائج حول الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية في حماية المجتمع و نشر الوعي بين المواطنين خصوصا مع نتائج دراسة –محمد توفيق محمد الحاج- أهمية و دور الأمن الحضري في الحد من الجريمة**
- **تو افق النتائج مع دراسة هياجنة عطية دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة حول أهميةالشراكة المجتمعية ;التعاون مع المجتمع المحلي ومشاركته في جهود مكافحة الجريمة يعزز من فعالية هذه الجهود.**

3. النتائج العامة الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع دور المؤسسات الأمنية الجوارية في القضاء على عصابات الأحياء ،فقد تم بلوغ النتائج التالية *

- ✓ دور الأمن الجواري في القضاء على عصابات غير قابل للتشكيك فهز دور فعال إلى أقصى الحدود
- ✓ التدخلات الأمنية كان لها صدى في الحد من هذه العصابات
- ✓ هذا الدور يترجم حرص السلطات الأمنية على حماية الأفراد و ممتلكاتهم
- ✓ كما أن وعي المجتمع حول خطورة عصابات الاحياء يجب ان تدعم من خلال توعية الأفراد و هذا هو دور المؤسسات
- ✓ عصابات الأحياء ظاهرة اجتماعية خطيرة نتيجة عدة عوامل لعل ابرزها العوامل الاجتماعية و النفسية
- ✓ مسؤولية محاربة هذه الظاهرة مسؤولية مشتركة بدأمن الأسرة الى جميع الأطراف
- ✓ عصابات الأحياء في الجز ائر ارتبطت بعدة عوامل أبرزها الهجرة من الأرياف نحو المدن بشكل فوضوي
- ✓ من اخطر جر ائم هذه العصابات الترويج للممنوعات وهذا ما يفسر الجانب المادي للعصابة
- ✓ الرغبة للانضمام لهذه الجماعات لا يقتصر على الظروف الاجتماعية

الخـــاتمـــــــة

لقد ارتأينا من خلال هذا البحـث الوقوف على ظاهرة اجتماعية أقل ما يقال عنها أنها ظاهرة مرعبة و تحمل أبعاد جد خطيرة نظرا لما تخلفه من أضرار و نتائج سلبية و وخيمة تتضمن خطورة و أضرارا بالغـة على الأفراد و الجماعات و المجتمعات ككل، بحيث أن تأثير أضرارها لا يقتصر على الضحايا فقط بل يتعدى الى المجتمع كله بجميع أطرافه و شرائحه ويمس جميع الأجيال المتداولة ، هذه الظاهرة هي فقدان خاصية الأمن و بالتالي فقدان وبالتالي فقدان حالة الاستقرار و الطمأنينة عند الفرد و المجتمع على سواء .

و لهذا فإن التعامل مع ظاهرة عصابات الأحياء يجب أن يتسم بمواجهة جدية و حازمة إلى ابلغ الحدود ، فعواقب انتشار هذه الظاهرة الخطيرة لم تستثني لا الأفراد ولا المجتمعات بل أدت الى ما يسمى بالانهيار الأخلاقي و الاجتماعي داخل المدن الجزائرية ،مما أدى إلى المساس بالنسيج الاجتماعي المترابط في المجتمع الجزائري ، فظاهرة عصابات الأحياء التي أصبحت واقعا ملموسا في أحياء مدننا ، أدى انتشارها إلى التأثير السلبي علي حياة الأسرة الجزائرية بشكل خاص و على المجتمع الجزائري بصفة عامة هذه التأثيرات السلبية مست جميع جوانب الحياة سواء الاقتصادية او الاجتماعية بل يكفي انها مست الجانب الأمني الذي يعتبر الشرط الأساسي لبلوغ مصاف المجتمعات المستقرة ، والحقيقة أن الأرقام المقدمة من طرف السلطات الأمنية في السنوات الأخيرة حول انتشار هذه الجماعات الإجرامية المنظمة :أصبحت تستوجب تكاتف الجهود من المجتمع المدني و السلطات المتنوعة في تقديم يد العون مع مؤسسات الأمن الجواري بغية الحد من خطورة هذه الجماعات

و الحقيقة من خلال دراستنا توصلنا إلى أن دور الجهات الأمنية ممثلة في عناصر مؤسسات الأمن الجواري دورا فعالا إلى ابلغ الحدود و ما يثبت ذلك النتائج التي تحققها هذه المؤسسة في التصدي لشتى الجرائم المتنوعة التي تعرفها المدن الجزائرية و على وجه الخصوص التصدي لعصابات الأحياء ، فقد استخلصنا من خلال دراسة دور مؤسسات الأمن الجواري لمجابهة هذه العصابات ان جميع تدخلات عناصر قوات الأمن كانت ايجابية إلى حد بعيد.

غير أنه يجب أن نقف عن نقطة تم التوصل إليها من خلال دراستنا و هي ان الدور الذي تقوم بها مؤسسات الأمن الجواري في القضاء على عصابات الأحياء لا يقتصر على هذه المؤسسة بمفردها بل يجب أن يقابل ذلك بتقاسم الأدوار من طرف جميع مؤسسات الدولة و كذا الدور الذي يجب أن تمارسه الأسرة و الأفراد على وجه

الخصوص من خلال تقديم يد المساعدة لمؤسسات الأمن الجواري من خلال تبني ثقافة التبليغ عن تواجد هذه الجماعات و الحرص على توعية أفرادها و خاصة الشباب على مدى خطورة هذه الجماعات، و الحقيقة إن معالجة هذه الظاهرة كما يستوجب استغلال جميع الوسائل الممكنة سواء مادي او معنوية ، بغية التوصل إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انضمام اغلب الشباب الى هذه الجماعات الدخيلة على المجتمع الجزائري وفي الأخير يجب أن نقر بأن الأمن الجواري يمثل ركيزة أساسية في مكافحة الجريمة بصفة عامة وعصابات الأحياء بصفة خاصة من خلال والاستراتيجيات التي يتم تنفيذها لبلوغ الهدف المنشود وهي الطمأنينة و السكينة ، ولا بد من توطيد أن الشراكة الوثيقة بين الشرطة والمجتمع و أمام استفحال هذه الظاهرة الإجرامية لعصابات الإحياء، وتهديدها جميع الخطير للأفراد والمجتمع على حد سواء، عن طريق زرع الخوف والرعب في الأحياء باستعمال شتى أنواع التهديد و الوعيد ، كما ان هذه الظاهرة التي تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري بحاجة إلى تكثيف العديد من الدراسات الأكاديمية قصد الوقوف على أسباب هذه الظاهرة و معالجتها قبل تفشيها بشكل خطير من خلال عمليات التوعية بإنشاء أيام دراسية تجمع السلطات الأمنية بالأسرة الأكاديمية و جميع شرائح المجتمع المدني إلى جانب فتح ورشات عمل تدرس من خلالها أسباب انضمام الشباب إلى هذه الجماعات الإجرامية ،كما يجب مراعاة وضع سياسة ممنهجة و مخططة أثناء ترحيل سكان من الأحياء الفوضوية نحو الأقطاب العمرانية الجديدة و كذا المدن الجديدة من خلال توفير المرافق الأمنية و مرافق الاجتماعية بما فيهم مرافق الترفيه من اجل عزل الشباب عن مناطق البؤر التي يكثر فيها الإجرام .

ملخص الدراسة:

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا للجماعات الإجرامية المنظمة داخل أحياء المدن أو ما يسمى بعصابات الأحياء ولأن الأمن يعتبر جزءا بالغ الأهمية في حياة الفرد و المجتمع على السواء و فقدان خاصية الأمن يؤدي إلى غياب الحياة الإنسانية بكل تفاصيلها حيث يسود منطق شريعة الغاب بدل نظام يسير وفق ضوابط منظمة للمجتمع ، و في دراستنا هذه التي تمحورت حول د ور الأمن الجواري في القضاء على عصابات الأحياء ، وتكمن أهداف هذه الدراسة في إبراز استراتيجيات الأمن الجواري في مجابهة عصابات الأحياء و الآليات التي تقضيها لتحقيق هذا الهدف ، مع إبراز كيف تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في تحسين السلامة العامة والحد من الجريمة في المدينة.

كما تطرقت الدراسة إلى ماهية عصابات الأحياء من خلال إبراز عوامل نشأتها و طبيعتها تكوينها و مدى خطورتها الى جانب تقديم الآليات التي وفرتها السلطات لمجابهة هذه الفئة وكانت الدراسة الميدانية على عينة من المجتمع بحي من أحياء مدينة (المحمل ولاية خنشلة) حيث تم اختيار 60 عينة من مختلف الأعمار وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في التحليل و تطبيق استمارة الاستبيان حول محورين ا دور الأمن و محور العصابات و تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أدت تدخلات مؤسسات الأمن في الأحياء التي عرفت تواجد عصابات الى استتاب الأمن بنسبة
- استغلال مؤسسات الأم ن الجواري للآليات الحديثة ساعد على تحقيق الأهداف
- تواجد هذه العصابات كان نتيجة عدة عوامل مترابطة اجتماعية و اقتصادية
- أغلب أفراد هذه العصابات من فئة الشباب
- غياب ثقافة التبليغ عند المواطن الجزائري
- دور المواطن في مكافحة هذه العصابات لا يقل عن دور الأمن
- يجب تكاثف الجهود للحد من تواجد عصابات الأحياء

Abstract

In recent years, human societies have known the widespread spread of organized criminal groups within neighbourhoods or so-called neighborhood gangs, because security is a critical part of both the individual's and society's lives, and the loss of security has led to the absence of human life in all its details. ", where the logic of the law of the jungle prevails rather than a system that operates according to the regulated rules of society, And in our study, this was about the role of neighbourhood security in eliminating neighborhood gangs. and the objectives of this study are to highlight neighbourhood security strategies in confronting neighbourhood gangs and the mechanisms they spend to achieve this goal, Highlighting how these institutions effectively contribute to improving public safety and reducing crime in the city

The study also addressed the nature of neighborhood gangs by highlighting the factors of their origin, nature, composition and extent of their danger, in addition to presenting the mechanisms provided by the authorities to confront this group. The field study was on a sample of the community in a neighborhood in the city of (Al-Mahmal, Khenchela Province), where 60 samples were selected. From different ages, the descriptive approach was relied upon in the analysis and the application of the questionnaire form on two axes: the role of security and the axis of gangs, and the following results were reached:

- The interventions of security institutions in neighborhoods known for the presence of gangs led to a degree of security being restored

• Neighborhood security institutions' exploitation of modern mechanisms helped achieve the goals
• The presence of these gangs was the result of several interconnected social and economic factors
• Most of the members of these gangs are young men
• The absence of a culture of reporting among the Algerian citizen
• The role of the citizen in combating these gangs is no less than the role of security
• Efforts must be intensified to reduce the presence of neighborhood gangs

قـائمـة المصـادر والمـراجـع

أولا: المصادر:

- **المعاجم (القواميس)**

1. ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، 2023.
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1987.
3. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 1960.
4. المنجد في اللغة و الاعلام ،بيروت : دار االمشرق ، 1986،

- **النصوص القانونية:**

- الدساتير:

5. دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

– الأوامر:

6. الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 2020/08/31 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 30 أوت 2017م.

ثانيا: المراجع:

1- الكتب:

7. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة 06، 2013.
8. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة 01، دون تاريخ نشر.
9. طارق إبراهيم دسوقي عطية، الأمن السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2010.
10. عبد العزيز العشاوي، حقوق الانسان في القانون الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 01، 2009.
11. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الجواب الكافي لمن سال عن الدواء الشافي أو الداء، دار المعرفة، المغرب، الطبعة 01، 1997.
12. مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة 01، 2010.
13. نسرين عبد الحميد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، دون طبعة، 2006.
14. هدى حامد فشقوش، التشكيلات العصابية في قانون العقوبات وفي ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا، منشأة المعارف،الإسكندرية، مصر،الطبعة 01، 2006.
15. هيثم عبد السلام محمد، الإرهاب في الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 01، 2005.
16. البشيري محمد الأمين (1999) : أنماط الجريمة في الوطن العربي – الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
17. البشيري محمد الأمين (2001) : الشرطة المجتمعية مفهومها و تطبيقاتها العلمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض - مطابع الجامعة

2- الأعمال الجامعية:

- رسائل الماجستير:

1. مسعود البلي، واقع السياسات الجامعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، 2010.

- محاضرات جامعية:

2. ياسين مازوزي، خصوصية العقاب في الأحكام الجزائية لقانون الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها الأمر رقم 20-03، محاضرة مقدمة لطلبة الحقوق، جامعة سطيف، دون تاريخ نشر.

3- المجلات القانونية:

3. بركات رياض، محمد الصغير مسيكة، آليات الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها "قراءة في الأمر الرئاسي رقم 20-03 المؤرخ في 30 أوت 2020"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021.
4. بن خليفة إلهام، خصوصية التجريم والعقاب في جرائم عصابات الأحياء، مجلة الحقوق والحريات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 09، العدد 02، 2021.
5. حسن حماد حميد، زينب علي حميد، المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات البصرة، كلية القانون، جامعة البصرة، العدد 32، 2019.
6. حماني ساجية، التدابير الوقائية لمكافحة عصابات الأحياء في ظل الأمر رقم 20-03 بين الموجود والمنشود، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، 2022.
7. حميد حسن حماد، حميد زينب علي، المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة دراسة تحليلية، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، العراق، العدد 32، 2019.
8. زعتر نور الدين، الوقاية من عصابات الأحياء السكنية منظور نفسي، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022.
9. عمراني كمال الدين، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب دراسة مقارنة، مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد صالح، العدد 02، 2015.

10. فليح كمال، مواجهة ظاهرة عصابات الأحياء في القانون الجزائري قراءة في الأمر رقم 20-03، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، المجلد 08، العدد 03، 2021.
11. محمد أرزقي نسيب، المافيا أداة للجريمة المنظمة، مجلة كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، الجزائر،العدد 03، 2000.
12. مزهود سليم، مفهوم ظاهرة عصابات الأحياء في الجزائر عوامل التواجد والمعالجة، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، المجلد 06، العدد 02، 2021.
13. هامل فوزية، عصابات الأحياء في ظل الأمر 20-03، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 01، 2022.
14. وقاص ناصر، قراءة في التشريع الخاص بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، جامعة سعيدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2021.
15. هامل فوزية، فلسفة المشرع الجزائري في مكافحة جرائم عصابات الأحياء، مداخلة في يوم دراسي حول استراتيجية الوقاية وآليات المكافحة، جامعة سطيف 02، دون تاريخ نشر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

كلية العلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

استمارة مقابلة حول:

دور مؤسسات الأمن في القضاء على عصابات الأحياء

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر2 شعبة علم الاجتماع ،تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب:
بوزيان فريد

إشراف الأستاذ:
أ.د فلاح عبود

السنة الجامعية: 2024/2023

ملحق رقم 01:

1-البيانات الشخصية :

1/السن: 18-30 ☐ 31-40 ☐ 41-50 ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2/ الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل ☐

3/ المستوى الدراسي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4/المهنة: موظف ☐ طالب ☐ بطال ☐

مهنة أخرى.....

2-محور الحالة الأمنية:

5/هل تعتقد أن الأمن متوفر في المدينة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بـ " لا"، فما هي الأسباب في رأيك ؟

6/ما هي المؤسسة الأمنية الأكثر تواجدا في المدينة الجديدة حسب رأيك؟

الدرك الوطني ☐ الشرطة الجوارية ☐ كلاهما ☐

رأي آخر.....

7/كيف ترى دور المصالح الأمنية في عملية تأمين أحياء المدينة؟

إيجابي ☐ سلبي ☐

أراء أخرى اذكرها.....

3-التعـــــامل

8/كيف تنظر إلى العلاقة بين المؤسسات الأمنية الجوارية بالمدينة وسكانها؟

علاقة عمل مستمرة دائمة ☐ علاقة تكامل ☐

علاقة ظرفية في أوقات معينة ☐ لا توجد علاقة ☐

4-محور عصابات الأحياء وخطورتها

9/هل توجد عصابات الأحياء في مدينتك؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا .....

5-التوعيـــــة

10/هل ترى أن محاربة هذه العصابات من مسؤولية؟

مشتركة بين جميع الأطراف ☐ مؤسسات الأمن الجواري ☐

أخرى اذكرها.....

11/ هل سبق لك أن تعرضت أو تعرف شخصًا تعرض لأي شكل من أشكال العنف أو التهديد من قبل عصابات الأحياء؟

نعم ☐ لا ☐

12/ حسب رأيك ما هي أسباب انتشار عصابات الأحياء في المدينة ؟

غياب المراقبة الأمنية ☐ أسباب اجتماعية ☐ أسباب اقتصادية ☐

13/هل كانت هناك تدخلات سابقة للأمن الجواري بمدينتك استهدفت هذه العصابات؟

نعم ☐ لا ☐

14/ هل سبق لك الاتصال بالمصالح الأمنية عن طريق الرقم الأخضر؟

نعم ☐ لا ☐

15/ في رأيك ما هي الفئة الأكثر تعرضا للعصابات؟

نساء ☐ أطفال ☐ شباب ☐ شيوخ ☐

16/ ماهي أعمار أفراد العصابة في الحي الذي تقطنه؟

18 سنة ☐ 21 –30 سنة ☐ 31 الى 40 فأكثر ☐

17/ ماهي الأماكن الأكثر تواجد لعصابات الأحياء بالمدينة؟

أحياء قديمة ☐ حديثة ☐ أماكن عمومية ☐

18/ ما هي أغلب الجرائم المرتكبة من العصابات؟

سرقة و سطو ☐ اعتداءات ☐ بيع الممنوعات ☐ جرائم قتل ☐

19/ ما هي وضعية الحي بعد تدخل مؤسسات الأمن في الحذر من خطورة عصابات الأحياء؟

الأمن والاستقرار ☐ حالة غير مستقرة ☐ حالة امنة ☐

صورة(1) فوتوغرافية لحي النصر بلدية المحمل

صورة (2) لبلدية المحمل -ولاية خنشلة –

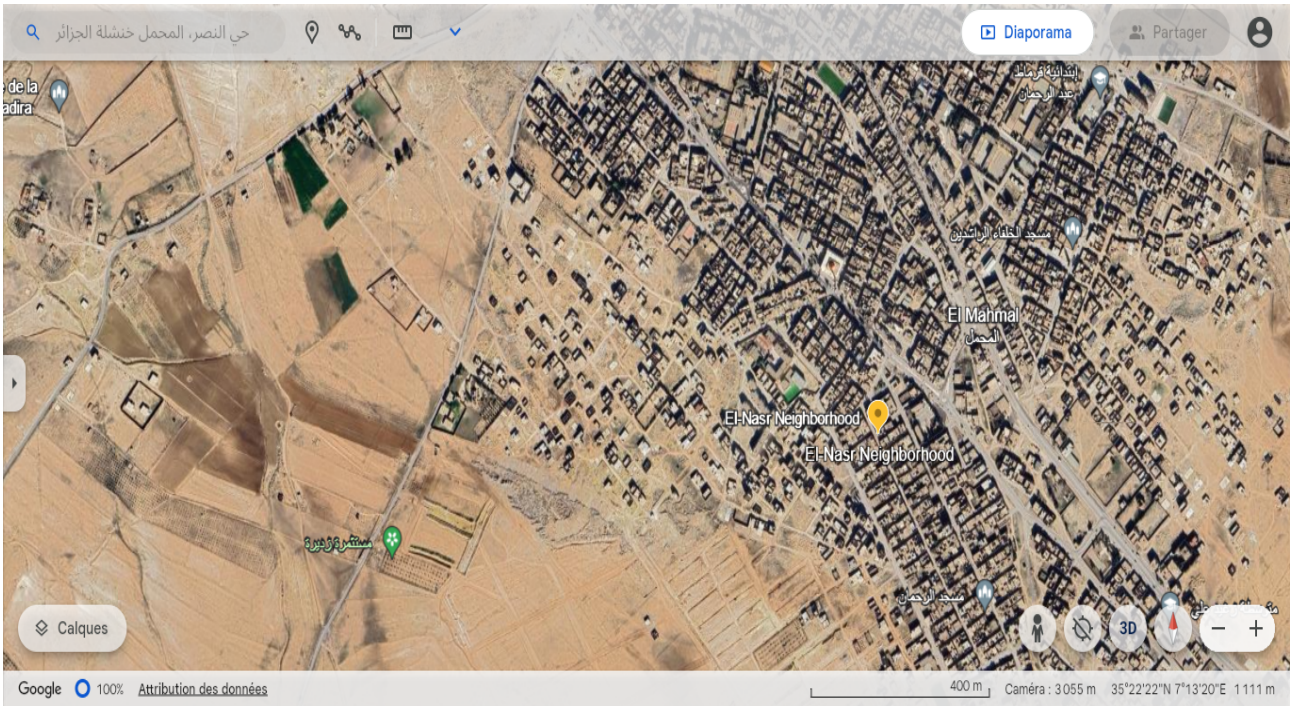

صورة رقم (3)حي النصر بلدية المحمل المصدر google earth

12 محرّم عام 1442 هـ
31 غشت سنة 2020 م

الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 51

5

أوامر

أمر رقم 20–03 مؤرّخ في 11 محرّم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020، يتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 140 و142 و143 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–05 المؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالإعلام،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–155 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 71–57 المؤرّخ في 14 جمادى الثانية عام 1391 الموافق 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 97–06 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1417 الموافق 21 يناير سنة 1997 والمتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة،

– وبمقتضى القانون رقم 02–09 المؤرّخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم،

– وبمقتضى القانون رقم 08–04 المؤرّخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 08–07 المؤرّخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين،

– وبمقتضى القانون رقم 08–09 المؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبمقتضى القانون رقم 09–04 المؤرّخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009 والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،

– وبمقتضى القانون رقم 11–10 المؤرّخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبمقتضى القانون رقم 12–06 المؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 12–07 المؤرّخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى القانون رقم 14–04 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري،

– وبمقتضى القانون رقم 15–12 المؤرّخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015 والمتعلق بحماية الطفل،

– وبمقتضى القانون رقم 18–04 المؤرّخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية،

– وبمقتضى القانون رقم 18–11 المؤرّخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة، المعدّل والمتمّم،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادّة الأولى : يهدف هذا الأمر إلى الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.

المادّة 2 : يقصد، في مفهوم هذا الأمر، بما يأتي :

– **" *عصابة أحياء* ":** كل مجموعة، تحت أي تسمية كانت، مكونة من شخصين(2) أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبأة.

ويشمل الاعتداء المعنوي، كل اعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو السب أو الشتم أو القذف أو الترهيب أو الحرمان من حق.

– **" *السلاح الأبيض* " :** كل الآلات والأدوات والأجهزة القاطعة أو النافذة أو الراضة، وجميع الأشياء التي يمكن أن تحدث ضررا أو جروحا بجسم الإنسان، أو تشكل خطرا على الأمن العمومي كما هي محددة في التشريع والتنظيم المتعلقين بالأسلحة الساريي المفعول.

الأمر رقم :20-03 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء

الفصل الثاني

آليات الوقاية من عصابات الأحياء

المادّة 3 : تتولى الدولة إعداد استراتيجية وطنية للوقاية من عصابات الأحياء قصد الحفاظ على الأمن والسكينة العموميين وحماية الأشخاص وممتلكاتهم.

المادّة 4 : تتخذ الدولة والإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية الإجراءات اللازمة للوقاية من عصابات الأحياء، من خلال لا سيما ما يأتي :

– اعتماد آليات اليقظة والإنذار والكشف المبكر عن عصابات الأحياء،

– الإعلام والتحسيس بمخاطر الانتماء لعصابات الأحياء وآثار استعمال وسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإشادة بها ونشر أفكارها،

– ترقية التعاون المؤسساتي،

– توفير تغطية أمنية متوازنة للأحياء السكنية،

– إعداد سياسة عامة في إنجاز البرامج السكنية تراعى فيها متطلبات الوقاية من الجريمة ومحاربتها.

المادّة 5 : يتم إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء.

المادّة 6 : يجب على وسائل الإعلام أن تضمّن برامجها الوقاية من عصابات الأحياء.

المادّة 7 : تنشأ لجنة وطنية ولجان ولائية للوقاية من عصابات الأحياء تتولى المهام المحددة في هذا الأمر.

القسم الأول

اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء

المادّة 8 : توضع اللجنة الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، التي تدعى في صلب النص " اللجنة الوطنية "، لدى الوزير المكلف بالداخلية، وتكلف بما يأتي :

– إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، وعرضه على الحكومة، ومتابعة تنفيذها من طرف السلطات العمومية المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص،

– جمع ومركزة المعطيات المتعلقة بالوقاية من عصابات الأحياء،

– تحديد مقاييس وطرق الوقاية من عصابات الأحياء، وتطوير الخبرة الوطنية في هذا الميدان،

– اقتراح كل التدابير التي من شأنها ضمان الفعالية في الوقاية من عصابات الأحياء،

– تقديم الآراء أو التوصيات حول أي مسألة تتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء،

– ضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين جميع المتدخلين في مجال الوقاية من عصابات الأحياء،

– اقتراح وتقييم الأدوات القانونية والإدارية في مجال الوقاية من عصابات الأحياء، واقتراح أي تدبير أو إجراء لتحسين فعاليتها،

– متابعة وتقييم نشاطات اللجان الولائية للوقاية من عصابات الأحياء وتنسيق نشاطاتها.

المادّة 9 : يشارك في تشكيلة اللجنة الوطنية، ممثلو الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية المعنية ومصالح الأمن والمجتمع المدني ومختصون في علوم الإجرام والاجتماع والنفس.

تحدد تشكيلة اللجنة الوطنية وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم.

المادّة 10 : ترفع اللجنة الوطنية إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا يتضمن على الخصوص، تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، واقتراحاتها وتوصياتها لتعزيز وترقية الآليات الوطنية المعمول بها في هذا المجال.

القسم الثاني

اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء

المادّة 11 : تحدد الولايات التي تحدث بها لجنة ولائية للوقاية من عصابات الأحياء عن طريق التنظيم، وتدعى في صلب النص " اللجنة الولائية ".

المادّة 12 : تكلف اللجنة الولائية بما يأتي :

– تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء على المستوى المحلي،

– الرصد المبكر لنشاطات عصابات الأحياء وإخطار السلطات المعنية بذلك،

– وضع البرامج التحسيسية وتنشيط عمليات التوعية بمخاطر عصابات الأحياء وآثارها على المجتمع، واقتراح تنظيم أي نشاط ثقافي أو إعلامي أو تحسيسي على السلطات المحلية بهدف توعية الجمهور بمخاطر عصابات الأحياء والوقاية منها، وإشراك المجتمع المدني في ذلك،

– دراسة وتحليل نشاط عصابات الأحياء على مستوى الولاية والعوامل والظروف المحيطة بها بهدف اعتماد سياسة محلية للوقاية من عصابات الأحياء،

– طلب إجراء دراسات من المصالح المعنية على المستوى المحلي حول ظاهرة أو موضوع مرتبط بعصابات الأحياء، وتمكينها من كل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بذلك،

– إعطاء الأولوية في البرامج المعدة للوقاية من عصابات الأحياء لمعالجة الظواهر الأكثر تأثيرا في أوساط الشباب،

– تنفيذ توجيهات اللجنة الوطنية المتعلقة بنشاطها وتلك المتعلقة بتوجيه الاهتمام إلى شكل معين من أشكال جرائم عصابات الأحياء،

– تبليغ الجهات القضائية المختصة عن الأفعال التي تصل إلى علمها والتي يحتمل أن تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر،

– تقديم اقتراحات إلى السلطات المحلية أو إلى اللجنة الوطنية قصد إنجاز مرافق عمومية أو اتخاذ كل التدابير للوقاية من عصابات الأحياء،

– إعداد تقارير دورية وتقرير سنوي ترسل إلى اللجنة الوطنية عن تقييم وضعية عصابات الأحياء في الولاية وما تم إنجازه للوقاية منها.

المادّة 13 : يشارك في تشكيلة اللجنة الولائية ممثلو الإدارات والمؤسسات العمومية ومصالح الأمن والمجتمع المدني والمنتخبين المحليين والمختصين في علوم الإجرام والاجتماع والنفس.

تحدد تشكيلة اللجنة الولائية وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

حماية ضحايا عصابات الأحياء

المادّة 14 : تضمن الدولة لضحايا الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر، التكفل الصحي والنفسي والاجتماعي بما يكفل أمنهم وسلامتهم وحرمتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم، وتعمل على تيسير لجوئهم إلى القضاء.

المادّة 15 : يستفيد ضحايا عصابات الأحياء من :

– المساعدة القضائية بقوة القانون،

– الإجراءات الخاصة بحماية الضحايا والشهود، المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

المادّة 16 : يمكن أيّ شخص ضحية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر، أن يطلب من قاضي الاستعجال لدى الجهة القضائية التي يقع موطنه بدائرتها، اتخاذ أي تدبير تحفظي لوضع حد للتعدي الذي تعرض له، تحت طائلة غرامة تهديدية يومية.

الفصل الرابع

القواعد الإجرائية

المادّة 17 : تحرك النيابة العامة الدعوى العمومية تلقائيا عندما يكون من شأن الجريمة المرتكبة المنصوص عليها في هذا الأمر المساس بالأمن والنظام العموميين.

المادّة 18 : يمكن الجمعيات الوطنية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وجمعيات الأحياء، إيداع شكوى أمام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني في الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر.

المادّة 19 : تُضمّ العقوبات المحكوم بها تنفيذا لأحكام هذا الأمر إلى أي عقوبة أخرى سالبة للحرية.

المادّة 20 : يمكن اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة المنصوص عليها في التشريع المعمول به، من أجل تسهيل جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر.

الفصل الخامس

أحكام جزائية

المادّة 21 : يعاقب بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 1.000.000 دج، كل من :

– ينشئ أو ينظم عصابة أحياء،

– ينخرط أو يشارك، بأي شكل كان، في عصابة أحياء، مع علمه بغرضها،

– يقوم بتجنيد شخص أو أكثر لصالح عصابة أحياء.

المادّة 22 : يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج، كل من يرأس عصابة أحياء أو يتولى فيها أية قيادة كانت.

يُرفع الحد الأدنى للعقوبة المقررة في هذه المادة إلى خمس عشرة (15) سنة، إذا ارتكبت الجريمة مع توفر ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في المادة 29 من هذا الأمر.

المادّة 23 : يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج، كل من :

– يشجع أو يموّل عن علم، بأي وسيلة كانت، عصابة أحياء،

– يدعم أنشطة أو أعمال عصابة أحياء أو ينشر أفكارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة،

– يقدم لعضو أو أكثر من أعضاء عصابة أحياء مكانا للاجتماع أو الإيواء،

– يخفي عمدا عضوا من أعضاء عصابة أحياء، وهو يعلم أنه ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر، أو أنه محل بحث من السلطات القضائية،

– يحول عمدا دون القبض على عضو من أعضاء عصابة أحياء أو يساعده على الاختفاء أو الهروب.

المادّة 24 : يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى اثنتي عشرة (12) سنة وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.200.000 دج، كل من أجبر شخصا على الانضمام إلى عصابة أحياء أو منعه من الانفصال عنها، باستعمال القوة أو التهديد أو التحريض أو عن طريق الهبة أو الوعد أو الإغراء أو بأي وسيلة أخرى.

صورة لعناصر الأمن المصدر موقع الشرطة الجزائرية